

# الإضمار مع عدم الذكر في القرآن الكريم

د. أسد أحمد جري

تقديم:

لقد أنزل الله القرآن الكريم بلسان عربي مبين، ولقد كان - ولا يزال - حافظاً للبحث اللغوي؛ لأنه منبع ثقافي عظيم الشأن، وياعث على الاشتغال بشتى ألوان الثقافة العربية، ولهذا فقد حظي بعناية النحاة واللغويين «إذ حاول بعضهم إعرابه وبيان معانيه، وأوجه آياته، واحتج آخرون لقراءاته الشواذ، وحاولوا تبين أوجهها من العربية، ومدى موافقتها لأساليبها»<sup>(١)</sup>.

ولا يعرف التاريخ في عصوره الحالية - ولن يعرف في عصوره المقبلة - كتاباً من وحي السماء، أو من صنع البشر، لقي من الحفاوة به، والبحث فيه، والتأليف عنه، والتأليف له، والتأليف فيه، مثل ما لقي القرآن الكريم<sup>(٢)</sup>.

فهو إذن الأساس الأول في الاستدلال اللغوي، وقراءاته التي وصلت إلينا - بالسند الصحيح - حجة لا تضاهيها حجة.

وليس هذا بالكثير؛ فالقرآن الكريم هو الدافع الأول إلى البحث في لغة

(\*) مدرس النحو والصرف بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

(١) الزمخشري والقراءات - للدكتور شعبان صلاح - حوليات دار العلوم - العدد ١١ - ديسمبر ١٩٨٨ م.

(٢) مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة - د. علي النجدي ناصف - ص ٨.

العرب: شعرها ونثرها، لتكون معينة على فهمه، ومساهمة في تعرف أساليبه. وموضوع البحث: (الإضمار مع عدم الذكر في القرآن الكريم) ما هو إلا نظرة في كتاب الله عز وجل، عليها تضيف شيئاً، أو تنبه إلى شيء، حتى نكون ممن أسهموا في خدمة القرآن الكريم.

وقد قدمت لهذا الموضوع بالحديث في مسائل ثلاث، هي:

١ - الضمير في اللغة والاصطلاح.

٢ - مرجع الضمير.

٣ - نماذج من مرجع الضمير في القرآن الكريم.

ثم بسطت القول في نماذج الإضمار مع عدم الذكر في القرآن الكريم، وأشكاله المتعددة، لا على سبيل الحصر، وإنما هو اختيار أمثلة يتضح بها ما أريد، ثم ختمت البحث بثلاث من قضايا الضمير.

والله المستعان وعليه التكلان

## ١ - الضمير لغة واصطلاحاً

الإضمار لغة: هو الإخفاء، يقال: أضمر الشيء: أخفاه، ويقال: أضمر في نفسه شيئاً: عزم عليه بقلبه. والضمير: المضمرة الذي تخفيه في نفسك، ويصعب الوقوف عليه. وهو: السر، وداخل الخاطر<sup>(١)</sup>.

وهو في اصطلاح النحويين: اللفظ الموضوع للدلالة على الغائب، مثل: هو... والمتكلم، مثل: أنا... والمخاطب، مثل: أنت<sup>(٢)</sup>.

والضمير: بمعنى المضمرة، على حد قولهم: عقدت العسل، فهو عقيد، أي معقود. وهو اصطلاح بصري. أما الكوفيون: فيسمونه كناية ومكنياً؛ لأنه ليس باسم صريح<sup>(٣)</sup>، فلا فرق عندهم بين المضمرة والمكني، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، وإن اختلفا من جهة اللفظ.

أما البصريون: فيرون أن المضمرة نوع من المكنيات، فكل مضمرة مكني، وليس كل مكني مضمرة<sup>(٤)</sup>. أما الإضمار فهو ذكر الضمير لا مدلوله<sup>(٥)</sup>.

وقد عبر سيبويه عن الضمير بالمضمرة، والإضمار، وعلاقة المضمرة. ومنه قوله<sup>(٦)</sup>: «اعلم أن المضمرة المرفوعة إذا حدثت عن نفسه فإن علامته أنا، وأما المضمرة المخاطبة: فعلامته إن كان واحداً أنت...». فعبر عن الضمير بالمضمرة. وقوله<sup>(٧)</sup>: «وإنما صار الإضمار معرفة، لأنك إنما تضمرة اسماً بعدما تعلم أن

(١) انظر: المعجم الوسيط، مادة: ضم م ر - القاموس المحيط: ٥٥١.

(٢) انظر: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت لابن مالك - ص ١٤٢. وشرح اللوحة البدرية لابن هشام: ١٢٣/١.

(٣) انظر: التصريح للشيخ خالد الأزهرى: ٩٥/١ - وشرح الأشموني على الألفية: ١٠٩/١.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٣.

(٥) انظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور سمير اللبدي: ١٣٤.

(٦) الكتاب: ٣٥١-٣٥٠/٢.

(٧) الكتاب: ٦/٢ - ٣٥١/٢.

من يُحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه». فالإضمار هنا بمعنى الضمير.

وقال<sup>(١)</sup>: «وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمّر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم، إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل». وقد فصل النحاة القول في الأحكام المتعلقة بالضمائر في عمومها من حيث درجة تعريفها، وأقسامها المختلفة باعتباراتها المتعددة، ومواقعها الإعرابية، وعلّة بنائها، واتصالها وانفصالها، إلى غير ذلك مما يخص الضمير من أحكام<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - مرجع الضمير

لا تخلو الضمائر بأنواعها من إبهام وغموض، سواء أكانت للمتكلّم، أم للمخاطب، أم للغائب، فكان لا بد من شيء يزيل هذا الإبهام، ويفسر ذلك الغموض.

فهو في ضمير المتكلم والمخاطب: وجود صاحبها وقت الكلام، فهو إما حاضر مشاهد يتكلم (وذلك في ضمير المتكلم)، وإما حاضر يكلمه غيره (وهو في ضمير المخاطب).

أما ضمير الغائب: فصاحبه ليس معروفاً، لا بحضور، ولا مشاهدة<sup>(٣)</sup>، ولذا كان أضعف الضمائر تعريفاً، ويرجع ذلك إلى أمرين: أحدهما: ما ذكر من أن صاحبه لا حاضر ولا مشاهد.

وثانيهما: أنه كما يكون كناية عن المعرفة، فإنه أيضاً يكون كناية عن النكرة، حتى ذهب بعض النحويين إلى أن الضمير العائد إلى النكرة نكرة<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب: ٢/٨٠، ٨١، ٨٢، ٧٨، ٣٥٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٢٠ - والتصريح: ١/٩٥.

(٣) انظر: النحو الوافي لعباس حسن: ١/٢٥٥ (حاشية ١).

(٤) انظر: شرح المفصل: ٣/٨٥.

من أجل هذا جعل ذكر مفسر الضمير الغائب خلفاً عما فاتته من مقارنة المشاهدة<sup>(١)</sup>.

وأهم أحكام هذا المفسر هي:

- ١ - أن يكون مقديماً على الضمير<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - وأن يكون مذكوراً<sup>(٣)</sup>، ليبين معناه ويكشف المقصود به.
- ٣ - أن يبيء بعد الضمير، مطابقاً له في أوجه المطابقة المختلفة.
- ٤ - والأصل - إذا سبق الضمير بمذكورين أو أكثر - أن يكون راجعاً إلى أقرب مذكور، ولا يكون لغيره إلا بدليل<sup>(٤)</sup>. وبذلك يكون خالياً من الإبهام والغموض. ويسمى هذا المفسر «مرجع الضمير».

### ٣ - نماذج من مرجع الضمير في القرآن الكريم

أ - عوده إلى أقرب مذكور، بعد مذكورين أو أكثر:

والأصل أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان أو أكثر، فالمفسر هو الأقرب، لا غير<sup>(٥)</sup>. ومنه قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلِيُمْلِأِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا﴾.

(١) انظر: شرح التسهيل: ١٥٦/١.

(٢) وذلك في غير ضمير الشأن.

(٣) إلا في مواضع الإضمار مع عدم الذكر التي سوف تفصل القول فيها.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ١٥٧/١.

(٥) شرح الكافية للرضي: ٤/٢.

(٦) البقرة: ٢٨٢.

فالضمير في «ربه» راجع إلى الممكن الذي عليه الدين، وكذلك الضمير في «ولا يبخس».

- وقوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾.

مفاد الضمير في قوله: أصبح، إلى النبات الذي التف وتكاثف، حتى خالط بعضه بعضا، بسبب ذلك الماء<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَاللَّهُ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٥١﴾ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٢﴾﴾.

فالضمير «هم» للملائكة، بدليل: ويفعلون ما يؤمرون<sup>(٤)</sup>، كقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غُلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾.

ب - عوده إلى غير الأقرب بقرينة:

ومن ذلك قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ يَغْفِرَ عَمَدٍ تَرْوَنَهَا وَأَلْفَىٰ فِي الْأَرْضِ رُوْسَىٰ أَنْ نَعْبُدَ بِكُمْ وَبِئْسَ مَا كُنَّا فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾.

فالضمير في قوله: «فأنبتنا فيها» راجع إلى الأرض، وإن كانت غير الأقرب،

(١) الكهف: ٤٥.

(٢) انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري: ٣٩٢/٢.

(٣) النحل: ٤٩ - ٥٠.

(٤) قال الزمخشري: وفيه دليل على أن الملائكة مكلفون، مدارون على الأمر والنهي، والوعد والوعيد، كسائر المكلفين، وأنهم بين الخوف والرجاء. الكشاف: ٣٣١/٢.

(٥) التحريم: ٦.

(٦) لقمان: ١٠.

والأقرب هو السماء بقرينة، وهي: أن الإنزال إنما يكون من عل، وأن الإنبات إنما يكون في الأرض.

ومنه كذلك: قوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنَسَّهُ الشَّيْطَانُ ذَكَرَ رَبَّهُ فَلَيْتَ فِي السِّجْنِ يَضَعُ سِنِينَ ﴿١١﴾﴾.

فالضمير في «لبث» راجع إلى يوسف عليه السلام لا إلى الساقى - وهو الأقرب للضمير - بدليل أن الساقى كان خارج السجن<sup>(٢)</sup>.

وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ. فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾.

فالضمير المنصوب في قوله «دخله» عائد على البيت، وإن كان هو غير الأقرب؛ إذ هو المحدث عنه، والمقيد بتلك القيود من البركة والهدى، والآيات البيّنات، التي تشمل مقام إبراهيم وغيره. ولا يمكن عوده على مقام إبراهيم، وإن كان هو الأقرب، لأنه جزء من آيات البيت<sup>(٣)</sup>.

ج - إمكان عود الضمير إلى كل من المذكورين:

من ذلك قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾.

فالضمير في «ترونها» يجوز فيه أن يكون للسّموات، وهو استشهاد برؤيتهم لها غير معمودة، ويجوز أن يعود إلى العمدة. أي: بغير عمد مرئية، أي أنه عمدتها بعمد لا ترى، وهي إمساكها بقدرته<sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ

(١) يوسف: ٤٢.

(٢) ويحتمل أن يكون الضمير «ربه» راجع إلى يوسف، فيكون الشيطان قد أنساه ذكر الله حين وكل أمره إلى غيره. الكشاف: ٢٥٧/٢.

(٣) انظر البحر المحيط: ٩/٣.

(٤) لقمان: ١٠.

(٥) انظر الكشاف: ٢١١/٣.

(٦) النور: ٦٣.

يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلُونَ مِنْكُمْ لِرَادَاً فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ  
فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧﴾ .

فالضمير في «أمره» يحتمل رجوعه لله سبحانه، أو للرسول ﷺ، والمعنى:  
عن طاعته ودينه<sup>(١)</sup>.

ومنه أيضاً: قوله عز وجل<sup>(٢)</sup>: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ  
لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾ .

فالضمير في «ليكون» يحتمل عوده إلى «عبده» وهو النبي ﷺ - وهو ما  
رجحه أبو حيان، مستدلاً بأمرين: الأول: أنه أقرب مذكور<sup>(٣)</sup>. والثاني: أنه  
العمدة المسند إليه الفعل<sup>(٤)</sup>.

ويحتمل عوده إلى الفرقان، وهو ما رجحه الزمخشري، مستدلاً بقراءة ابن  
الزبير رضي الله عنه: «على عباده»، وهم رسول الله ﷺ وأمه<sup>(٥)</sup>.

د - إمكان عوده على شيئين: مذكور، وغير مذكور:

ومنه قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يٰبَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ  
لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٢٧﴾﴾ .

فالضمير في «بها» يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون راجعاً إلى الملة في قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ  
إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾، فيكون المرجع مصرحاً به.

(١) انظر الكشاف: ٨٧/٣.

(٢) الفرقان: ١.

(٣) انظر النهرالماد (بحاشية البحر المحيط): ٤٧٨/٦.

(٤) انظر البحر المحيط: ٤٨٠/٦.

(٥) انظر الكشاف: ٨٨/٣.

(٦) البقرة: ١٣٢.

(٧) البقرة: ١٣٠.



الثاني: أن يعود إلى الكلمة التي هي قوله: ﴿أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٦٦) (١)، ونظيره: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (١٧٨) (٢) بعد قوله تعالى (٣): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا إِلَهَ الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُمْ سَيِّدِينَ﴾ (١٧٧) (٤) وهنا يكون المفسر غير مصرح به (٤).

ورجح الأول بعدة أمور هي:

- ١ - إن عاد على الكلمة يكون مفسر الضمير غير مصرح به، وإن عاد على الملة يكون المفسر المذكورا، والعود على المصرح به أولى من العود على المفهوم.
- ٢ - وعود الضمير على الملة أجمع من عوده على الكلمة؛ لأن الكلمة بعض الملة، وشأن الوصية أن تكون أجمع (٥).

ومنه قوله تعالى (٦): ﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١٥٦).

فالضمير في «بعدها» الأولى راجع إلى السيئات، وفي الثانية: يحتمل رجوعه إلى السيئات كذلك، والمعنى: من بعد عمل السيئات. ويحتمل أن يكون عائدا على التوبة أي: إن ربك من بعد توبتهم. فيكون مفسر الضمير هو المصدر المفهوم من قوله: ثم تابوا. وقد رجح أبو حيان هذا الوجه، قال: (٧) وهذا

(١) البقرة: ١٣١.

(٢) الزخرف: ٢٨.

(٣) الزخرف: ٢٦-٢٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٩٨-٣٩٩/١.

وهناك أقوال أخرى في عود الضمير في هذه الآية هي: ١- أنه عائدا إلى الكلمة المتأخرة، وهي قوله: فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون. ٢- يعود إلى كلمة الإخلاص وهي: لا إله إلا الله. وإن لم يجر لها ذكر، فهي مشار إليها من حيث المعنى؛ إذ هي أعظم عمدة الإسلام. ٣- هو عائدا على الوصية الدال عليها بالفعل. ٤- هو عائدا على الطاعة. انظر البحر المحيط: ٣٩٩/١.

(٥) الأعراف: ١٥٣.

(٦) البحر المحيط: ٣٩٧/٤-٣٩٨.

عندي أولى؛ لأنك إذا جعلت الضمير عائدا على السيئات احتجت إلى حذف مضاف وحذف معطوف، إذ يصير التقدير: «من بعد عمل السيئات والتوبة منها».

هذا من حيث الشكل؛ وأما من حيث المعنى، فيظهر أن عوده إلى التوبة فيه تأكيد على أنها شرط غفران الذنوب، والطريق المؤدي إلى غفران الله ورحمته.

وفيه قوله عز وجل<sup>(١)</sup>: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَفْقَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا أُولَئِكَ كَانُوا فِي سَبِيلِهِمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾.

فضمير جمع الغائبين في «لهم» يحتمل أن يكون لكفار العرب؛ لأن هذا كان وصفهم، وهو الاقتداء بأبائهم، ولذلك قالوا لأي طالب حين احتضر: أترغب عن ملة عبدالمطلب، فذكروه بدين أبيه ومذهبه.

وروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن الآية نزلت في اليهود، وعلى هذا يكون مفسر الضمير غير مذكور<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إنه عائد على الناس في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِنَّمَا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿١٦٨﴾﴾.

ويكون فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة؛ حيث أبرزوا في صورة الغائب الذي يُتعجب من فعله. حيث دُعي إلى اتباع شريعة الله التي هي الهدى والنور، فأجاب باتباع شريعة أبيه، فكانه قيل: هل رأيتم أسخف رأيا، وأعمى بصيرة. ممن دُعي إلى اتباع القرآن المنزل من عند الله، فرد ذلك، وأثبت أنه يتبع ما وجد عليه أباه<sup>(٤)</sup>.

قال الزمخشري<sup>(٥)</sup>: «... وعدل بالخطاب عنهم على طريقة الالتفات؛

(١) البقرة: ١٧٠.

(٢) البحر المحيط: ٤٨٠/١.

(٣) البقرة: ١٦٨.

(٤) البحر المحيط: ٤٨٠/١.

(٥) الكشاف: ١٠٧/١.

للنداء على ضلالهم؛ لأنه لا ضال أضل من المقلد، كأنه يقول للعقلاء: انظروا إلى هؤلاء الحمقى ماذا يقولون».

هـ - إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة:

قد يجري الضمير مجرى اسم الإشارة فيما يرجع إلى عود الذكر، وذلك لما بينهما من قرب<sup>(١)</sup>.

ومنه قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾.

ففي يرفعه ضميران: أحدهما رفع على الفاعلية، وفيه ثلاثة أقوال:

أولها: أنه عائد على الكلم الطيب.

وثانيها: أنه راجع إلى الله تعالى.

وثالثها: أنه يرجع إلى العمل الصالح.

وأما ثاني الضميرين فهو المنصوب على المفعولية. وفيه قولان:

الأول: أنه عائد على العمل الصالح، أي أن الله يرفع العمل الصالح، أو أن الكلم الطيب يرفع العمل الصالح.

والثاني: أنه عائد على العامل نفسه، وهو قول من أعاد ضمير الرفع إلى العمل الصالح، أي أن العمل الصالح يرفع عامله ويشرفه. ويعزى لابن عباس<sup>(٣)</sup>.

قال أبو حيان<sup>(٤)</sup>: «ويجوز عندي أن يكون العمل معطوفاً على الكلم الطيب؛ أي يصعدان إلى الله، ويرفعه: استئناف إخبار، أي: يرفعهما الله، ووحيد الضمير لاشتراكهما في الصعود، والضمير قد يجري مجرى اسم الإشارة،

(١) انظر الكشاف: ٥٨/٢.

(٢) فاطر: ١٠.

(٣) انظر البحر المحيط: ٣٠٤/٧.

(٤) المصدر السابق والصفحة.

فيكون لفظه مفردا والمراد به التثنية، فكانه قيل: ليس صعودهما من ذاتهما؛ بل ذلك برفع الله إياهما.

ومنه قوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرِنِّي أَخَصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرِنِّي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبْتَنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَزَّلْنَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٦﴾﴾.

فالضمير في «تأويله» أجري مجرى اسم الإشارة؛ إذ أنه راجع إلى ما قص عليه الفتيان، فكانه قيل: نبشنا بتأويل ذلك<sup>(٢)</sup>.

ومنه قوله جل ذكره<sup>(٣)</sup>: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكُتُبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾.

فالضمير في قوله «غيره» يعود على ما دل عليه المعنى؛ وهو حديث غير حديثهم هذا المشتمل على الكفر والاستهزاء.

ويحتمل أيضا أن يجري الضمير مجرى اسم الإشارة، فيكون مفردا، وإن كان عائدا على الكفر والاستهزاء الملحوظين مما قبلهما: «يكفر بها، ويستهزأ بها»؛ لأنهما، أي الكفر والاستهزاء، راجعان إلى معنى واحد، والتقدير: في حديث غير ذلك، فيكون الضمير قد أجري مجرى اسم الإشارة في كونه لمفردا، وإن كان المراد به اثنين<sup>(٤)</sup>.

و - عود الضمير على معنى المذكور لا لفظه:

الأكثر أن يرجع الضمير إلى لفظ المذكور، فيطابقه في النوع والعدد، وقد يرجع إلى ما دل عليه ذلك المذكور، فتذهب المطابقة.

ومن ذلك قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُفُورًا قَوْمِينَ بِالْأَقْسَطِ شُهَدَاءَ

(١) يوسف: ٣٦.

(٢) انظر الكشاف: ٢٥٦/٢.

(٣) النساء: ١٤٠.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٧٤/٣.

(٥) النساء: ١٣٥.

لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَرْتُمْ أَوْ عَلَّمْتُمْ آلَ اللَّهِ مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَبِعَدْوِيٍّ يُضِلُّوا أَعْيُنَهُمْ فَذُرُّوهُمْ وَلَا يُخِيبُوا آلَ اللَّهِ شَيْئًا وَاللَّهُ غَنِيٌّ غَنِيًّا ﴿١٢٥﴾

فمعنى قوله تعالى: «إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا»: إِنْ يَكُنْ المشهود عليه غنيا فلا تمتنع من الشهادة عليه لغناه، أو فقيرا فلا تمنعها ترحمًا عليه وإشفاقًا<sup>(١)</sup>.

وكان حق الضمير في «بهما» أن يكون مفرداً؛ لأن العطف هنا «بأو»، وهي تقتضي ذلك. وقد تأوله الأخفش على أن «أو» - هنا - بمعنى الواو، أو لأنهما ذكرا، كما في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ أو أن المراد بهما المثني، أي: غنيين أو فقيرين<sup>(٣)</sup>.

وأفضل من هذا: ما ذهب إليه صاحب الكشاف والمحيط، من أن الضمير هنا راجع إلى ما دل عليه قوله: «غنيا أو فقيرا» وهو الجنس، كأنه قيل: فالله أولى بجنس الغني والفقير، أي بالأغنياء والفقراء، مما يشهد لذلك: قراءة أبي: «فالله أولى بهم» على إرادة الجنس. فالضمير هنا - إذن - ليس راجعا إلى لفظ المذكور وهو الغني والفقير، بل هو راجع إلى ما دل عليه المعنى من جنسيهما<sup>(٤)</sup>.

ومن هذا القبيل: قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾.

فالمذكور طائفتان، والضمير العائد في «اقتتلوا» جمع، فهو إذن عائد إلى معنى المذكور، وهو الطائفتان. قال الزمخشري<sup>(٦)</sup>: فإن قلت: ما وجه قوله: «اقتتلوا» والقياس «اقتلتنا»، كما قرأ ابن أبي عتبة، أو «اقتتلا»، كما قرأ

(١) البحر المحيط: ٣٧٠/٣.

(٢) النساء: ١٢.

(٣) انظر معاني القرآن: ٢٤٧/١.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٧٠/٣ - والكشاف: ٣٠٤/١.

(٥) الحجرات: ٩.

(٦) الكشاف: ١١/٤، وانظر البحر المحيط: ١١٢/٨.

عبيد بن عمير، على تأويل الرهطيين، أو نفرين. قلت: هو مما حمل على المعنى دون اللفظ؛ لأن الطائفتين في معنى القوم والناس.

ومنه قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰ أَغْفَابِكُمْ نَنكِصُونَ ﴿١١﴾ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴿١٢﴾﴾.

فالضمير في «به» يعود إلى معنى المذكور، وهو: «آياتي»، وذكر الضمير لأنها في معنى كتابي<sup>(٢)</sup>. وسمرهم بالقرآن: تسميته بالسحر، والشعر، وسب من أتى به ﷺ<sup>(٣)</sup>.

## الإضمار مع عدم الذكر في القرآن الكريم

قلنا: إن ضمير الغائب هو أحوج الضمائر إلى وجود مفسر، يعوض ما فاته من الحضور، أو المشاهدة. ومرجعه بين حالتين:

الأولى: أن يصرح بلفظه، مقدما على الضمير، مفسراً غموضه، كما مرت أمثله.

الثانية: أن يستغنى عن لفظه، فيعود الضمير على غير مذكور، ولكنه معلوم، فيقوم العلم به، وارتفاع اللبس فيه، مقام تقدم الذكر له. وأهم مسوغات الإضمار مع عدم الذكر هي:

١ - حضور معنى المفسر في العلم أو الحس.

٢ - ذكر ما اشترك معه في المدلول.

٣ - ذكر مصاحبه.

٤ - عود الضمير على مضاف محذوف.

(١) المؤمنون: ٦٦، ٦٧.

(٢) انظر الكشاف: ٥١/٣. وهناك أقوال أخرى في مرجع الضمير هنا منها:

١- أنه راجع إلى الحرم وإن لم يجر له ذكر؛ وذلك لشهرتهم بالاستكبار بالبيت.

٢- وقيل إن الضمير للرسول ﷺ ويحسنه ما في قوله تعالى: ﴿تتلىٰ عليكم﴾ من دلالة على التالي وهو الرسول الكريم. انظر البحر المحيط: ٤١٣/٦.

(٣) انظر البحر المحيط: ٤١٣/٦. والكشاف: ٥١/٣.

ولا شك أن للإضمار مع عدم الذكر غايات تقصد، فيتوخى من أجلها الافتتان في التعبير رعاية للمقام. فإذا كان من سنن العربية أن تعتمد في بيانها على الذكر والتصريح، فإنها كذلك قد تفضل في بعض السياقات الحذف والتلميح، ومقصود كلامها محقق في كلا الأسلوبين.

وإذا كانت الضمائر إنما جيء بها اختصاراً للكلام، ورفعاً للبس، فإن لضمير الغائب - على وجه الخصوص - سمة تجعله في مقدمة الضمائر، قرباً من بيان العربية، وأساليها الناصعة؛ ذلك أنه ليس من الضروري ذكر مفسره إذا وجد في السياق ما يدل عليه، وينبئ به، فيصير الأسلوب أكثر إيجازاً، وأوفى بياناً.

ففي قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾﴾ الضمير في «به» للرسول - ﷺ - على أرحح الأقوال<sup>(٢)</sup>. ولم يصرح بذكره؛ لأن الكلام يشير إليه، وفيه - إلى جانب الإيجاز - تفيخيم وتعظيم لشأنه - ﷺ - وإشعار بأنه لشهرته، صار علماً من غير أن يصرح بذكره. وفي قوله سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾﴾ الضمير في «أنزلناه» للقرآن الكريم، والآية مفتوح السورة، وفي هذا تنبيه على علو القرآن، وعظم مكانته، فهو بذلك مستغن عن التصريح باسمه، ما دام فيما ذكر غناء.

ومما يشتمل عليه عدم التصريح بمفسر ضمير الغائب من ألوان البلاغة: قوله سبحانه<sup>(٤)</sup>: ﴿وَلَيْن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جِئِهَا لَا يُحْمَلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾.

والحمل: ما كان على الظهر، واستعير للمعاني. والمعنى: لا غياث يومئذ لمن استغاث ولا إعانة، حتى إن نفساً قد أثقلتها الأوزار، لو دعت إلى تخفيف بعض وزرها لم تجب، ولو كان المدعو من ذوي قرابتها<sup>(٥)</sup>. ولم يصرح بمفسر

(١) سيا: ٥٣.

(٢) انظر البحر المحيط: ٢٩٣/٧.

(٣) القدر: ١.

(٤) فاطر: ١٨.

(٥) انظر البحر المحيط: ٣٠٧/٧ - ٣٠٨.

الضمير المستكن في «كان» وهو المدعو؛ ليعم ويشمل كل مدعو، مهما كانت درجة قرابته، حتى وإن كان هو الوالد، أو الوالدة، أو الولد. . صالحين كانوا أو غير صالحين. ففي عدم التصريح بالمفسر هنا اختصار وشمول.

ومما كان التلميح بالمفسر فيه أبلغ من التصريح به: قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُمْ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَبْنَاكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَيْرُ ﴿٦٠﴾﴾.

فالضمير في «عليه»، و«بعضه» ليس براجع إلى الحديث المذكور؛ وإنما هو للمفشى به. وقد أطلع الله نبيه على إفشائه، وكان قد تكوتم فيه، وذلك بإخبار جبريل - عليه السلام -<sup>(٢)</sup> والضمير في «نبأت» غير مصرح بمفسره، ففي الآية كناية عن التفضية، وعدم ذكر التي أفشت السر، وكذلك المفشى إليها، وكان ذلك حياطة وصونا عن التصريح بالاسم، إذ لا يتعلق بذكره غرض.

وهكذا. . لو تتبعنا أشكال الإضمار مع عدم الذكر، والآيات المندرجة تحت كل منها، لوجدنا في كل آية لونا من ألوان البيان، ما كان ليبدو لو صرح بمفسر الضمير، إضافة إلى الإيجاز المفهم، والاختصار المعبر، ما دام المفسر ملحوظا.

والآن مع تفصيل القول في مسوغات الإضمار مع عدم الذكر:

### أولا - حضور معنى المفسر:

وذلك بأن يكون مفسر الضمير حاضراً مدلوله، كما في قول طرفة<sup>(٣)</sup>:  
عَلَىٰ فَيْلَهَا أَمْضِي إِذَا قَالَ صَاحِبِي      أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي

(١) التحريم: ٣.

(٢) انظر البحر المحيط: ٢٩٠/٨.

(٣) انظر الإنصاف: المسألة ١٣، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ٥٦، وديوان طرفة: ٢٣.



أي: على مثل هذه الناقه أمضي في أسفاري<sup>(١)</sup>. فالضمير في «منها» للفلاة، وإن لم يجر لها ذكر، لأن معناها حاضر في علم السامع<sup>(٢)</sup>.

وأمثال هذا كثيرة في كتاب الله عز وجل. منها قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٤)</sup>.

فالضمير في «له» لله تعالى؛ لحضور معنى المفسر في العلم.

ومثله قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾<sup>(٥)</sup> والمعنى: فأوحى تعالى إلى عبده جبريل ما أوحى إلى النبي -ﷺ- ولم يذكر الموحى تفخيماً لشأنه<sup>(٥)</sup>، فالضمير في «عبده» راجع إلى الله تعالى أي: «عبدالله» وإن لم يجر لاسمه عز وجل ذكر، لأنه لا يلبس<sup>(٦)</sup>، إذ مدلوله حاضر في الذهن.

وقوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَقِيلِهِ يَرْبِّ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٨)</sup>. فالضمير في «قيله» راجع إلى غير المذكور، ولكن معناه حاضر في الذهن، وهو محمد ﷺ<sup>(٨)</sup>، فهو المخاطب بقوله سبحانه: ﴿فاصفح عنهم وقل سلام﴾.

وقوله سبحانه<sup>(٩)</sup>: ﴿وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ

مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر شرح المعلقات السبع: ٥٦.

(٢) ومنه قول الأخطل:

أخالد هاتي خبيري وأعلني حديثك إني لا أسر التناجيا

حديث أبي سفيان لما سما بها إلى أحد حتى أقام البواكيا

أراد: سما بالخيل. انظر الأمالي للشجري: ١١٨/١.

(٣) الأنعام: ١٣.

(٤) النجم: ١٠.

(٥) انظر تفسير الجلالين: ٦٩٧.

(٦) انظر الكشاف: ٣٨/٤.

(٧) الزخرف: ٨٨.

(٨) تفسير الجلالين: ٦٥٥.

(٩) سبأ: ٥٣.

فقد كفروا بمحمد - ﷺ - حيث قالوا فيه: ساحر، وشاعر، وكاهن<sup>(١)</sup>، ولم يجر له ذكر، لحضور معناه.

وقوله سبحانه<sup>(٢)</sup>: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. فالضمير في «عنه» للنبي - ﷺ -، فهم ينهون الناس عن اتباعه<sup>(٣)</sup>.

وقوله سبحانه<sup>(٤)</sup>: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنْ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ﴾<sup>(٥)</sup>.

فالضمير للنبي - ﷺ - في قوله: «ينصره»، والمعنى: أن الله ناصر رسوله في الدنيا والآخرة، فمن كان يظن من حاسديه وأعدائه أن الله يفعل خلاف ذلك، ويطمع فيه ويغيظه أنه يظفر بمطلوبه، فليستقص وسعه، وليستفرغ مجهوده في إزالة ما يغيظه<sup>(٥)</sup>.

ومثله قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾. فالضمير في «يعرفونه» للنبي - ﷺ -، وجاز الإضمار وإن لم يسبق له ذكر؛ لأن الكلام يدل عليه، ولا يلتبس على السامع، ومثل هذا الإضمار فيه تفخيم، وإشعار بأنه لشهرته وكونه معلوماً بغير إعلام. ويجوز أن يكون الضمير للعلم أو للقرآن، أو لتحويل القبلة. ويؤيد كونه للنبي - ﷺ - شيثان:

(١) الكشاف: ٢٦٥/٣ - والجلالين: ٥٧٣، ويحتمل أن يكون الضمير في «به» عائداً على الله تعالى، أو إلى البعث، أو القرآن، أو العذاب. ويرجع عوده إلى الرسول ﷺ مرور ذكره في قوله سبحانه: ما بصاحبكم من جنة، البحر المحيط: ٢٩٣/٧.

(٢) الأنعام: ٢٦.

(٣) أنظر الكشاف: ٩/٢. ويحتمل أن يكون الضمير للقرآن، والمعنى: أنهم ينهون غيرهم عن اتباع القرآن وتدبره، وينأون بأنفسهم عن ذلك. انظر البحر المحيط: ١٠٠/٤.

(٤) الحج: ١٥.

(٥) الكشاف: ٢٧/٣. ويحتمل عوده على «من» أو «الدين». البحر المحيط ٣٥٧/٦.

(٦) البقرة: ١٤٦.

الأول: قوله تعالى: ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾.

الثاني: ما جاء في حديث عبدالله بن سلام (١).

وكذلك قوله سبحانه (٢): ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ فالضمير في

«علمناه» و«له» للرسول - ﷺ - والمعنى: وما ينبغي الشعر لرسول الله - ﷺ - مع أنه كان من الفصاحة والبيان في الثر في الرتبة العليا، ولكن الله منعه من الشعر، ترفيعاً له عما في الشعر من تخيل (٣).

ومن هذا الضرب ما جاء في شأن القرآن من إضماره، وإن لم يجر له ذكر لحضور معناه. ومنه قوله تعالى (٤): ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾. فالضمير في «أنزلناه» للقرآن، ولم يتقدم ذكره، لأن الآية أول السورة، وذلك لحضور معناه في علم المخاطبين. وهذا الإضمار هو أحد ثلاثة أوجه، عظم الله بها القرآن في هذا الموضوع، حيث جاء بضميره دون اسمه الظاهر، شهادة له بالنباهة، والاستغناء عن التنبيه عليه (٥).

وقوله تعالى (٦): ﴿فَإِنَّمَا يَسْتَرْزِقُهُ بِلسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾. أي: القرآن. والمعنى: سهلناه، حيث أنزلناه عربياً بلغتك، إرادة أن يفهمه قومك، فيتذكروا (٧). فمعناه حاضر في علم المخاطب وهو النبي - ﷺ - وأتمته من بعده.

(١) وقد روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال لعبدالله بن سلام: أتعرف محمداً كما تعرف ولدك؟ قال: نعم وأكثر؛ نزل الأمين من السماء على الأمين في الأرض بنعتة فعرفته، وإني لا أدري ما كان من أمه - انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ١/١٩٤.

(٢) يس: ٦٩.

(٣) انظر البحر المحيط: ٣٤٦/٧. وقال ابن الحاجب: ما ينبغي بمعنى أنه ما يفعله الله لمصلحة علمها. والمصلحة التي علمها أنه لو كان ممن يقول الشعر، لتطرقت التهمة عند كثير من الناس، في أن ما جاء به من قبل نفسه؛ لتقويه عليه بقوة الشعر، كما جعله أمياً لذلك. الأمامي: ١/١٤٠.

(٤) القدر: ١.

(٥) وأما الوجهان الآخران فهما: أن الله أسند إنزاله إليه، وجعله مختصاً به دون غيره. وأنه رفع من مقدار الوقت الذي أنزله فيه. انظر: الكشاف: ٢٢٥/٤ - وشرح التسهيل: ١/١٥٧ - وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: ١٤٢.

(٦) الدخان: ٥٨.

(٧) انظر: الكشاف: ٤٣٥/٣ - والبحر المحيط: ٤٠/٨.

وقوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿وَكَذَّبَ بِهٖ قَوْمُكَ وَهٗوَ الْحَقُّ﴾ أي بالقرآن الكريم. ويحتمل أن يكون المكذّب به النبي - ﷺ - أو العذاب، أو الوعيد<sup>(٢)</sup>.

وقوله عز وجل<sup>(٣)</sup>: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾. فالضمير في «فإنه» عائد على جبريل عليه السلام، وفي «نزله» عائد على القرآن، وذلك لأمرين:

الأول: ذكر صفاته في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١٧)</sup> وهذه كلها من صفات القرآن.

والثاني: في قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، أي أن جبريل - عليه السلام - نزل القرآن على قلبك بإذن الله.

ويحتمل أن يعود الضمير في «فإنه» على الله تعالى، وفي «نزله» على جبريل، والتقدير: فإن الله نزل جبريل بالقرآن على قلبك<sup>(٦)</sup>. وفي كلا التقديرين إضمار من غير ذكر المفسر؛ لدلالة المعنى عليه.

ومنه قوله عز وجل<sup>(٧)</sup>: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهٖ لِسَانَكَ لِتَتَّعَلَّ بِهٖ﴾<sup>(١٦)</sup> إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ<sup>(١٧)</sup>.

فالضمير في «به» و«جمعه» و«قرآنه» للقرآن الكريم، كما يدل عليه سياق الآيات بعد ذلك، وإن لم يجر له ذكر. والمعنى: لا تحرك لسانك بقراءة القرآن، ما دام جبريل - صلوات الله عليه - يقرأ<sup>(٨)</sup>. وفي الحديث عن

(١) الأنعام: ٦٦.

(٢) انظر البحر المحيط: ١٥١/٤-١٥٢.

(٣) البقرة: ٩٧.

(٤) البقرة: ٩٧.

(٥) البقرة: ٩٧.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣٢٠/١.

(٧) القيامة: ١٦-١٧.

(٨) انظر الكشاف: ١٦٥/٤.

سعيد بن جبير: أن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كان رسول الله - ﷺ - مما يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يحرك شفثيه. قال ابن عباس: فأنا أحركهما كما كان رسول الله - ﷺ - يحركهما، وقال سعيد؛ أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما، فحرك شفثيه - فأنزل الله تعالى: ﴿لَا تُحْرَكُ بِهِ لِسَانُكَ لِتَعْجَلَ بِهِ. إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

ومنه قوله سبحانه<sup>(٢)</sup>: ﴿إِنَّمَا لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٤﴾﴾. فالضمير للقرآن، وإن لم يسبق ذكره، ويؤيده قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلٍ شَاعِرٍ﴾ وما بعده من الآيات. ونسب القول إليه - ﷺ - لأنه هو مبلغه، والعامل به<sup>(٤)</sup>.

ومما عاد فيه الضمير على القرآن من غير ذكره: قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾. فالضمير في «بعده» عائد على القرآن، والمعنى: أنه قد تضمن من الإعجاز والبلاغة، والأخبار المغيبات، وغير ذلك مما احتوى عليه، ما لم يتضمنه كتاب إلهي، فإذا كانوا يكذبون به، فبأي حديث بعده يصدقون، أي: لا يمكن تصديقهم بحديث بعد أن كذبوا بهذا الحديث<sup>(٦)</sup>، فهو من بين الكتب المنزلة، آية مبصرة، ومعجزة باهرة، فحين لم يؤمنوا به، فبأي كتاب بعده يؤمنون<sup>(٧)</sup>.

ومما جاء راجعا إلى غير مذكور - سوى ما تقدم - قوله تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿قَالَ فَأَهِيظْ مِثْلَ مَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴿١٣﴾﴾. وقوله سبحانه<sup>(٩)</sup>: ﴿قَالَ أَخْرَجْنَا مِنْهَا مَذْمُومًا مَذْحُورًا لَّمَّا تَبِعَكَ مِنْهُمْ لِأَمَلَانَ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ

(١) رواه البخاري في باب: كيف كان بدء الوحي إلى الرسول ﷺ.

(٢) الحاقة: ٤٠ - التكويد: ٩٠.

(٣) الحاقة: ٤١.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٢٨/٨ - والكشاف: ١٣٦/٤، ١٣٧، ١٩٠.

(٥) المرسلات: ٥٠.

(٦) انظر البحر المحيط: ٤٠٨/٨.

(٧) الجلالين: ٧٥٧ - والكشاف: ١٧٥/٤ - ١٧٦.

(٨) الأعراف: ١٣.

(٩) الأعراف: ١٨.

أَجْمِينَ ﴿٧﴾ . وقوله (١): ﴿قَالَ فَأَخْرِجْ مِنْهَا فَأَنَّكَ رَاجِعٌ ﴿٣٤﴾﴾ .

فضمير الغائب في قوله «منها» و«فيها» في الآيات الثلاث . لم يتقدم له مفسر يعود عليه، وفيه أقوال هي (٢):

- ١ - أنه عائد إلى الجنة . وقد كان إبليس من سكانها .
- ٢ - وقيل : عائد على السماء، أي أنه أمر بالهبوط من السماء، التي هي مكان المطيعين المتواضعين من الملائكة، إلى الأرض التي هي مقر العاصين المتكبرين من الثقلين (٣) .
- ٣ - وقيل : هو راجع إلى الأرض؛ فكأنه كان له ملكها، فأمره أن يهبط إلى جزائر البحار، فسلطانه فيها، فلا يدخل الأرض إلا كهيئة السارق؛ يخاف فيها، حتى يخرج منها .
- ٤ - وقيل : يعود على الصورة التي كان عليها؛ لأنه افتخر أنه من النار، فشوهت صورته، فاسود بعدما كان أبيض، وقبح بعدما كان حسناً، وأظلم بعدما كان نورانياً .
- ٥ - وقيل : عائد على المدينة التي كان فيها .
- ٦ - وقيل : هو راجع إلى المنزلة والرتبة الشريفة التي كان فيها في محل الاصطفاء والتقريب، إلى محل الطرد والتعذيب .  
وأرجح الأقوال : أولها، وهو ما عليه الجمهور .  
وقد تضمنت الآيات ثلاثة أوامر هي :  
الأول : الأمر بالهبوط مطلقاً .  
الثاني : الأمر بالخروج، مع الإخبار أنه ذو صغار .  
الثالث : الأمر بالخروج المقيد بالذم والطرده .

(١) الحجر : ٣٤ .

(٢) انظر البحر المحيط : ٢٧٤ / ٤ .

(٣) انظر الكشاف : ٥٤ / ٢ .

وقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَهِمْ أَیُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيماً وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ .  
 فالضمير في: لديهم - يلقون - أقلامهم - أيهم يكفل - لديهم - يختصمون،  
 راجع إلى غير المذكور في الكلام، وهم آل عمران، ومنهم: نبي الله زكريا عليه  
 السلام.

وقوله سبحانه<sup>(٢)</sup>: ﴿فَجَعَلْنَا عَلَيْهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ ﴿٧٢﴾﴾ .  
 وقوله<sup>(٣)</sup>: ﴿وَإِنَّهَا لِسَبِيلٍ مُقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ .

فالضمير في: عاليها - سافلها - وإنها، لقرى قوم لوط، عليه السلام، فقد  
 رفعها جبريل إلى السماء، وأسقطها مقلوبة إلى الأرض<sup>(٤)</sup>. ولم يتقدم ذكر القرى  
 من قبل، لكونها حاضرة المدلول.

وقوله سبحانه<sup>(٥)</sup>: ﴿لَمَّا كَبُرَتْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَكَانُوا مُتَمَادِينَ ﴿٢٠﴾﴾ .  
 ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾ .

فالضمير في الآيتين: يكونوا - إنهم - يكيدون، راجع إلى غير المذكور، وهم  
 أهل مكة<sup>(٧)</sup>.

وقوله تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴿٨٢﴾ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ نَنْظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ .  
 ﴿وَحَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ .

(١) آل عمران: ٤٤ .

(٢) الحجر: ٧٤ .

(٣) الحجر: ٧٦ .

(٤) انظر الجلالين: ٣٤٩ - والكشاف: ٣١٨/٢ .

(٥) الشعراء: ٣ .

(٦) الطارق: ١٥، ١٦ .

(٧) انظر الكشاف: ٢٠٣/٤ - الجلالين: ٤٨٥، ٧٩٤ .

(٨) الواقعة: ٨٣ - ٨٥ .

فضمير الغائب في قوله: «بلغت»، راجع إلى الروح<sup>(١)</sup>، وإن لم يتقدم ذكرها، والضمير في «إليه» للمحتضر، ولم يسبق ذكره أيضا، لحضور المعنى. ومنه قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿يَلَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ۗ﴾. فمفسر الضمير في «ليتها» غير مذكور، لحضور معناه، والمراد به: الموتة في الدنيا، يقول: يا ليت موتي كانت القاطعة لحياتي، بأن لا أبعث<sup>(٣)</sup>.

وقوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام<sup>(٤)</sup>: ﴿قَالَ هِيَ رَوَدَّتْنِي عَنْ نَفْسِي ۖ وَالضَّمِيرُ هِيَ ۖ يَعُودُ إِلَى امْرَأَةِ الْعَزِيزِ، وَذَلِكَ لِحُضُورِ مَعْنَى مَفْسَرِ الضَّمِيرِ حَسًّا<sup>(٥)</sup>. وقوله عز وجل<sup>(٦)</sup>: ﴿قَالَتْ إِحَدُنَّهُمَا يَأْتِيكِ اسْتَجْرَةٌ بِكُ خَيْرٌ مِّنْ اسْتَجْرَةِ الْقَوِيِّ الْآمِينِ ۗ﴾.

فضمير الغائب في «استأجره» راجع إلى غير مذكور، وهو موسى عليه السلام، ولم يجر له ذكر عند حضوره مع ابنة شعيب. وقصدها بالضمير هنا: الرجل الحاضر، الذي بان لها من قوته وأمانته الأمر العظيم<sup>(٧)</sup>. وقوله سبحانه<sup>(٨)</sup>: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۗ فَاَوْحَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ۗ﴾.

فالضمير في قوله: «فيها» للقرية، وإن لم يجر لها ذكر؛ لكونها حاضرة في العلم<sup>(٩)</sup>.

(١) أمالي الشجري: ١١٧/٣.

(٢) الحاقة: ٢٧.

(٣) انظر الجلالين: ٧٥٧ - والكشاف: ١٣٦/٤.

(٤) يوسف: ٢٦.

(٥) انظر حاشية يس على التصريح: ٩٦/١.

(٦) القصص: ٢٦.

(٧) انظر حاشية يس: ٩٦/١.

(٨) الذاريات: ٣٥ - ٣٦.

(٩) انظر الكشاف: ٣٠/٤ - والجلالين: ٦٩١ - والبحر المحيط: ١٤٠/٨.



## ثانياً: الاشتراك في المدلول:

ونعني به: أن يعود الضمير على غير مذكور صراحة، ولكن في الكلام قبله لفظ آخر يتضمن معنى المرجع، ويرشد إليه، ويشارك معه في الاشتقاق. كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَإِذَا سُئِلَتِ الْعَدْلَ فَاغْلَمَ أَنَّهَا

حُسْنَى تُخَصَّ بِهَا مِنَ الرَّحْمَنِ

فإن مرجع الضمير في «أنها» مفهوم من «سئلت»؛ لأن الفعل يتضمنه ويدل عليه، ولكن من غير تصريح بلفظه كاملاً، إنها المسألة المفهومة ضمناً من قوله «سئلت»، واللفظان: «سئلت» و«المسألة» مشتركان في أصل المعنى العام، وفي مادة الاشتقاق.

ومنه - أيضاً - قول آخر<sup>(٢)</sup>:

إِذَا نُهِِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ

وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافٍ

فالضمير في «إليه» عاد إلى غير مذكور، دل عليه «السفيه»؛ لاشتراكهما في المدلول، وهو المصدر «السفه»، المدلول عليه بالصفة المشبهة «السفيه».

ومنه قولك: «أدب ولدك في الصغر، ينفعه في الكبر». أي: التأديب<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك قول العرب: «من كذب كان شراً له» يريد: كان الكذب شراً له، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب، لقوله «كذب» في أول حديث<sup>(٤)</sup>.

(١) وهو كعب الغنوي. انظر الأمالي للقالبي: ٣١٤/٢ - وشرح التسهيل: ١٥٧/١.

(٢) استشهد به الأتباري في الإنصاف (المسألة ١٥) ولم ينسبه وكذلك الرضي في شرح الكافية ٥/٢.

(٣) انظر شرح الأشموني: ٦٠/٢.

(٤) انظر الكتاب: ٣٩١/٢ - وشرح المفصل: ١١٢/٣.

ومما جاء في القرآن الكريم من هذا الضرب: قوله تعالى (١): ﴿وَأَسْتَعِينُوا  
بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾.

فعاد الضمير في «إنها» على غير مذكور، وهو المصدر «الاستعانة» المدلول  
عليها بالفعل قبلها: «واستعينوا»، فهما مشتركان في مادة الاشتقاق والمدلول،  
فأغنى ذكر الفعل عن التصريح بمصدره (٢).

وقوله تعالى (٣): ﴿قَدْ زُرِيَ ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلتُوَلِّسَنَكَ قِبَلَهُ  
تَرْضَاهَا فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا  
وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا  
اللَّهُ بِظَلِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

فعاد الضمير في «أنه» إلى غير مذكور، ولكنه مدلول عليه بالفعل «فولوا»،  
فهو المصدر: التولي، أو التحويل إلى الكعبة. فهو الحق، لأنه كان في بشارة  
أنبيائهم برسول الله ﷺ أنه يصلي إلى القبلتين (٤).

وقوله سبحانه (٥): ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ  
اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

فمفسر الضمير في قوله: بدله - سمعه، إثمه - يبدلونه. غير مذكور، ولكنه  
مفهوم من لفظ الوصية في الآية قبلها: «إن ترك خيراً الوصية للوالدين» فهو راجع  
إلى المصدر، وهو «الإيضاء» أي: فمن غيّر الإيضاء عن وجهه - إن كان موافقاً  
للسرع من الأضياء والشهود - فإنما إثمه على الذين يبدلونه (٦).

(١) البقرة: ٤٥.

(٢) ويجوز أن يعود إلى العبادة أو الكعبة أو إجابة الرسول. البحر المحيط ١/١٨٥.

(٣) البقرة: ١٤٤.

(٤) انظر الكشاف: ١/١٠١. ويحتمل أن يعود على الرسول ﷺ، أو الشطر. البحر المحيط ١/٤٣٠.

(٥) البقرة: ١٨١.

(٦) انظر الكشاف: ١/١١٢ وقيل هو عائد على الفرض والحكم، البحر المحيط: ٢/٢٢.

وقوله عز وجل<sup>(١)</sup>: ﴿إِن تَبَدُّوا لَأَبَدًا لَّيْسَ لَكُم مَّوَدَّةَ بَيْنٍ مِّن بَيْنِهِمْ إِن تَخْفَوْهَا وَتُوذُّوهُم بِالْفُجْرَاءِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

فعاد الضمير «هو» على المصدر المدلول عليه بما قبله والتقدير: فإخفاؤها خير لكم<sup>(٢)</sup>.  
ومنه قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾.

فعاد الضمير في قوله «فيه» على اسم المفعول غير المذكور وهو «المخلوق» المدلول عليه بالفعل (أخلق) أو هو راجع إلى اسم المفعول «المهيا» الذي دل عليه المصدر وهو «الهيئة»<sup>(٤)</sup>، لاشتراكهما في المادة والمدلول.

وقوله سبحانه<sup>(٥)</sup>: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾.

فضمير الغائب: «هو» راجع إلى «البخل» المدلول عليه بالفعل «يبخلون» المشترك معه في الاشتقاق والدلالة. «كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيرا لهم. ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل، لذكره يبخلون»<sup>(٦)</sup>.

وقوله سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾.

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٣٢٤/٢ - والألماني النحوية لابن الحاجب: ٤١/١.

(٣) آل عمران: ٤٩.

(٤) انظر: حل ألغاز المسائل الإعرابية لابن هشام: ٧٦. ويحتمل أن يعود الضمير على الكاف في «كهية». وقرأ بعضهم: فأنفخها، أعاده على الهيئة. البحر المحيط: ٤٦٦/٢.

(٥) آل عمران: ١٨٠.

(٦) الكتاب: ٣٩١/٢ - وانظر معاني القرآن للأخفش: ٢٢١/١ - ٢٢٢. وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٢/٣.

(٧) النساء: ٢.

كأنه قال: «إن أكلها كان حوبا كبيرا»<sup>(١)</sup>. فكان الفعل «تأكلوا» دالاً على المصدر مرجع الضمير «أكلها».

ومنه قوله عز وجل<sup>(٢)</sup>: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ فالضمير «هو» عائد إلى العدل، لأنه جزء مدلول (اعدلوا)<sup>(٣)</sup>، فالفعل متضمن مرجع الضمير<sup>(٤)</sup>، فاللفظان مشتركان في أصل المعنى العام، وفي مادة الاشتقاق.

وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَسْيَآءِ إِن تَبَدَّ لَكُمْ سُؤُوكُمْ وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا جِئَ يُنزَلُ الْقُرْءَانُ يُبَدِّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٦٦﴾﴾.

فالضمير في «عنها» الثانية راجع إلى المسألة التي دل عليها قوله «لا تسألوا» لاشتراكهما في المدلول. والمعنى: عفا الله عما سلف من مسألتكم، فلا تعودوا إلى مثلها<sup>(٦)</sup>.

وقوله عز وجل<sup>(٧)</sup>: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾.

فالضمير في «به» راجع إلى القسم<sup>(٨)</sup>، المدلول عليه بالفعل «فيقسمان». وقوله سبحانه<sup>(٩)</sup>: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَٰنِ الْإِنسِ وَالْجِنِّ

(١) انظر معاني القرآن للأخفش: ٣٦٧/١.

(٢) المائة: ٨.

(٣) انظر شرح التسهيل: ١٥٧/١. وأما ابن الحاجب: ١٢٢/١.

(٤) انظر حاشية الصبان على الأشموني: ١٠٨/١.

(٥) المائة: ١٠١.

(٦) انظر الكشاف: ٣٦٧/١. ويحتمل أن يعود على نوعها لا على التي نهي عنها. البحر المحيط ٣١/٤.

(٧) المائة: ١٠٦.

(٨) انظر الكشاف: ٣٦٩/١. وفيه وجهان آخران، وهما: أن يعود على الله، أو تحريف الشهادة.

البحر المحيط ٤٤/٤.

(٩) الأنعام: ١١٢.

يُوحَى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوَلِ عُرُودًا وَلَوْ سَاءَ رُتْبَكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْقَرُونَ ﴿١١٧﴾ فالضمير المنصوب في «فعلوه» عائد على «الإيحاء» المدلول عليه بالفعل «يوحى» أو «العداوة» المدلول عليها بقوله «عدوا». ويجوز أن يرجع إلى الزخرف، أو القول، أو الغرور<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١١٨﴾﴾.

فالضمير في «جعله» لم يذكر مفسره، وإنما فهم من الآية، مثلها: «أني مُمدِّكم بألفٍ من الملائكة مُردفين». فعاد الضمير على المصدر وهو «إمدادكم»<sup>(٣)</sup>. وقد دل عليه اسم الفاعل «ممدكم»؛ لاتحادهما في المعنى والاشتقاق.

ويجوز أن يعود الضمير على الوعد، المدلول عليه بـ «يعدكم»، ويحتمل أن يرجع إلى الألف، أو الإرداف المدلول عليه بـ «مردفين»، أو على جبريل عليه السلام<sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُبِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا يُحَدِّثُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا ﴿١١٩﴾﴾.

أي: ناصرا وتابعا يطالبنا بما فعلنا بكم<sup>(٦)</sup>. والمعنى: أنا نفعل ما نفعل بهم ثم لا تجد أحداً يطالبنا بما فعلنا انتصارا منا<sup>(٧)</sup>.

فالضمير في «به» عائد إلى المصدر، وهو «إغراقكم» المفهوم من دلالة الفعل «يفرقكم» عليه.

(١) انظر البحر المحيط: ٢٠٧/٤.

(٢) الأنفال: ١٠.

(٣) انظر الكشاف: ١١٦/٢-١١٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٤٦٦/٤.

(٥) الإسراء: ٦٩.

(٦) انظر الجلالين: ٣٨٠.

(٧) انظر الكشاف: ٣٦٨/٢.

ومنه قوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ۗ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ﴾.

فرجع الضمير في «به» إلى المصدر وهو «القول» المدلول عليه بـ «قالوا» والمعنى: أن قولهم هذا لم يصدر عن علم، ولكن عن جهل مفرط، وتقليد للآباء وقد اشتملته آباؤهم من الشيطان وتسويله<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُمْ﴾ أي: للخلق. المدلول عليه بـ «لن يخلقوا»<sup>(٤)</sup>.

وقوله عز وجل<sup>(٥)</sup>: ﴿فَلَا تَطْعِ الْكٰفِرِينَ وَجَهْدَهُمْ بِدِينِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾. فمفسر الضمير في «به» هو المصدر «ترك الطاعة» الذي دل عليه قوله: «فلا تطع». والمراد: أن الكفار يجدون ويجتهدون في توهين أمرك، فقابلهم من جدك واجتهادك وعضك على نواجذك بما تغلبهم به<sup>(٦)</sup>.

وقال سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾.

فمرجع الضمير إلى غير مذكور في قوله «عليه» دل عليه ما قبله في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ فيكون المفسر: التبشير والإنذار، بدليل: مبشرا ونذيرا. ويحتمل أن يعود على القرآن، أو على إبلاغ الرسالة<sup>(٨)</sup>.

(١) الكهف: ٤، ٥.

(٢) انظر الكشاف: ٢/٣٨٠. ويجوز أن يرجع إلى الاتخاذ المدلول عليه بـ «اتخذ» البحر المحيط: ٦/٩٧.

(٣) الحج: ٧٣.

(٤) انظر الكشاف: ٣/٤٠ - والبحر المحيط: ٦/٣٩٠.

(٥) الفرقان: ٥٢.

(٦) انظر الكشاف: ٣/١٠١. وفيه وجهان آخران هما: أنه راجع إلى القرآن. الجلالين: ٤٨٢ - أو إلى ما دل عليه: ولو شئنا لبعثنا في كل قرية نذيرا، من كونه نذير كافة القرى. الكشاف: ٣/١٠١. أو إلى الإسلام، أو السيف، البحر المحيط: ٦/٥٠٦.

(٧) الفرقان: ٥٧.

(٨) انظر البحر المحيط: ٦/٥٠٧-٥٠٨.

وقوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ۗ أُولَٰئِكَ نُعَذِّبُهُمْ مَا يُتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ ۗ﴾.

فعاد الضمير في قوله: «فيه» على المصدر «التعمير» الذي اشترك معه الفعل «نعمركم» في مادة الاشتقاق والمدلول. أي: نعمركم تعميرا يتذكر فيه<sup>(٢)</sup>.

وقوله جل ذكره<sup>(٣)</sup>: ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَمُ مِنْ وَلِيٍّ مِّنْ بَعْدِهِ ۗ﴾. والمعنى: ومن يخذل الله فليس له ناصر يتولاه من بعد خذلانه<sup>(٤)</sup>. فعاد الضمير في «بعده» على المصدر المدلول عليه بالفعل «تضلل».

وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدَكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۗ﴾. فالضمير في «فكرهتموه» للأكل الذي دل عليه قوله «يأكل» باشتراكه معه في الاشتقاق والدلالة. والتقدير: عرض عليكم ذلك فكرهتموه<sup>(٦)</sup>. أي: فاغتيابه في حياته كأكل لحمه بعد مماته، وقد عرض عليكم الثاني فكرهتموه، فاكرهوا الأول<sup>(٧)</sup>. وقيل: إن صح ذلك عندكم فأنتم تكرهونه<sup>(٨)</sup>.

وقوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِمْ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَٰغُوتٌ ۗ﴾.

فلم يصرح بمفسر الضمير في «به» وهو المصدر الذي دل عليه الفعل «قالوا» فالضمير للقول، يعني: أتواصى الأولون والآخرون بهذا القول، حتى قالوه

(١) فاطر: ٣٧.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن للمكبري، ص: ١٠٧٦.

(٣) الشورى: ٤٤.

(٤) انظر الكشاف: ٤٠٨/٣ - والبحر المحيط: ٥٢٤/٧.

(٥) الحجرات: ١٢.

(٦) انظر التبيان: ١١٧١ - والبحر المحيط: ١١٥/٨. ويجوز عوده إلى الميت، والأول أظهر.

(٧) انظر الجلالين: ٦٨٤.

(٨) انظر التبيان: ١١٧١.

(٩) الذاريات: ٥٣.

جميعا متفقين عليه؟ وفيه تعجيب من توارد نفوس الكفرة على تكذيب الأنبياء مع افتراق أزمانهم<sup>(١)</sup>.

ومنه قوله جل ذكره<sup>(٢)</sup>: ﴿فَسَرُّوْنَ عَلَيْهِ مِنْ لَعْمِمْ﴾<sup>(٣)</sup>. فعاد الضمير في «عليه» على غير مذكور، دل عليه ما تقدمه من قوله تعالى: ﴿لَاكُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ﴾. فمفسر الضمير هو اسم المفعول «المأكل» المدلول عليه باسم الفاعل «الآكلون» لاشتراكهما من جهتي المدلول والاشتقاق، أو المصدر وهو الأكل، أو الشجر<sup>(٤)</sup>.  
وقوله سبحانه<sup>(٥)</sup>: ﴿وَإِذْ أَسْرَ الْأَنْبِيَاءُ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِمْ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِرَبِّهِمْ وَأَخْبَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُمْ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾.

فالضمير في «عليه» راجع إلى غير مذكور هو اسم المفعول «المنبأ به»، لدلالة «نبأت» عليه. ولا يمكن عوده إلى الحديث السابق؛ لأن النبي هو الذي أسرَّ به إليها. وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾<sup>(٦)</sup> وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا<sup>(٧)</sup>.

فالضمير في قوله: «فسواها» للدمدمة المدلول عليها بقوله: «فدمدم» أي: «فسواها بينهم، لم يفلت منها صغيرهم ولا كبيرهم»<sup>(٦)</sup>، والضمير في عقباها للدمدمة، أو للتسوية، بدليل: «فدمدم، و«فسواها».  
قال ابن خالويه<sup>(٧)</sup>: وقال بعض أهل العلم: الهاء في (فسواها) تعود على الدمدمة، لأن الفعل إذا ذكر دل على مصدره.

(١) انظر الكشاف: ٣٢/٤ - والبحر المحيط: ١٤٢/٨.

(٢) الواقعة: ٥٤.

(٣) البحر المحيط: ٢١٠/٨.

(٤) التحريم: ٣.

(٥) الشمس: ١٤، ١٥.

(٦) انظر الكشاف: ٢١٧/٤، ٣٨٧/٢، ويجوز أن يعود إلى القبيلة. البحر المحيط ٤٨٢/٨.

(٧) إعراب ثلاثين سورة: ١٠٦. وقال المكبري: والضمير في «سواها» و«عقباها» للعقوبة.

التيان: ١٢٩٠.



## ثالثاً: ذكر ما صاحب الضمير

والمراد به: عدم ذكر مفسر الضمير، اجتزاء بذكر مصاحبه بأحد أشكال المصاحبة، كأن يكون المذكور كلا لمفسر الضمير أو جزءاً منه، أو مستلزماً عنه، أو مصاحبه في الاستحضار الذهني. وهذا بيان كل:

### ١ - المصاحبة بالكل أو الجزء:

فقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير إذا كان كلا، والمذكور جزءاً منه، فإن الجزء يدل على الكل. أو كان جزءاً والمذكور كلاً، فالكل يشمل الجزء.

### أ - ذكر الكل المغني عن جزئه:

ومنه قول حاتم لامرأته ماوية - وقد خافت الفقر، فلامته على كرمه -<sup>(١)</sup>:

أَمَاوِيَّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءَ عَنِ الْفَتَى

إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

أي: حشرجت النفس، بمعنى حلول وقت خروج الروح. ولم يذكر النفس لأن ذكر الفتى مغن عن ذكرها؛ لأنها جزؤه، فعاد إليها فاعل حشرجت والضمير المجرور بالباء<sup>(٢)</sup>.

ومما جاء منه في القرآن الكريم: قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَلَا يَحِطُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾.

فالخطاب للأزواج بصيغة الجمع، ثم حديث بصيغة المثني: «أن يخافا ألا يقيما»... فالضمير المثني عائد إلى غير مذكور، وهو الزوجان، فهما جزء

(١) انظر ديوانه ص ٥٠ - وأمالى الشجرى: ١١٧/٣ - وشرح التسهيل: ١٥٧/١.

(٢) انظر شرح التسهيل: ١٥٧/١ - وانظر أمالى الشجرى: ١١٧/٣.

(٣) البقرة: ٢٢٩.

من المخاطبين في قوله: «لكم». وأيضا الضمير العائد إلى مؤنث في قوله: «افتدت» راجع إلى غير مذكور وهو الزوجة، حيث إنها جزء مما ذكر في قوله: «آيتموهن»، فأغنى عن ذكر الجزء<sup>(١)</sup>. ومنه ق: وله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغُوا حَكْمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾.

فالضمير في «بينهما» للزوجين، ولم يجر ذكرهما، لجري ذكر ما يدل عليهما وهو الرجال والنساء<sup>(٣)</sup>. وذلك في الآية قبلها<sup>(٤)</sup>: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ فكان ذكر الكل مغنيا.

ومثله قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَلَنْ نَسْتَطِيعُوا أَنْ نَقْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا عَلَى الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾.

فالضمير في: «فتذروها» راجع إلى المرأة المرغوب عنها<sup>(٦)</sup>، أو التي تحبونها<sup>(٧)</sup>، ولم يجر ذكرها لذكر النساء قبلها ف، كان ذلك مغنيا.

وكذلك قوله تعالى في الآية بعدها<sup>(٨)</sup>: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا بَعْضُ اللَّهِ كُفْلًا مِّن سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾.

فعاد الضمير في قوله «يتفرقا» إلى الزوجين المدلول عليهما بذكر ما هو كل لهما، من مخاطبة الأزواج في شأن النساء قبلها.

(١) والمعنى: ولا جناح على الرجل فيما أخذ، ولا على المرأة فيما أعطت. انظر الكشاف: ١/

١٣٩ - والبحر المحيط: ٢/١٩٩.

(٢) النساء: ٣٥.

(٣) انظر الكشاف: ١/٢٦٧ - والبحر المحيط: ٣/٢٤٣.

(٤) النساء: ٣٤.

(٥) النساء: ١٢٩.

(٦) الكشاف: ١/٣٠٢.

(٧) الجلالين: ١٣٠.

(٨) النساء: ١٣٠.

ومنه قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَرَنَّهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَشِيعِينَ مِنَ الدَّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾.

فلم يذكر مفسر الضمير في قوله: «عليها»، هو النار المدلول عليها بلفظ «العذاب»<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى قبلها<sup>(٣)</sup>: ﴿وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ﴾ لأن النار جزؤه.

ومثلها قوله سبحانه<sup>(٤)</sup>: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَنْتَ لَطَفٌ ﴿١٥﴾﴾ فالضمير للنار، وإن لم يجر لها ذكر لأن ذكر العذاب دل عليها<sup>(٥)</sup>.

وقوله سبحانه<sup>(٦)</sup>: ﴿وَأَذْأَسَرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُمْ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾.

فقد ذكر الأزواج أولاً، ثم خصص الحديث عن حفصة، ولم يجر لها ذكر لأنها جزء ما قبلها. وكذلك قوله تعالى في الآية بعدها<sup>(٧)</sup>: ﴿إِنْ نُنُوبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. فهما اثنتان من مجموع الأزواج، فدل ذكر الأزواج على المتظاهرين عليه ﷺ.

ب - ذكر الجزء المغني عن الكل:

كما كان ذكر الكل دالاً على الجزء، فإن الجزء كذلك يكون ذكره في بعض

(١) الشورى: ٤٥.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥٢٤/٧.

(٣) الشورى: ٤٤.

(٤) المعارج: ١٥.

(٥) انظر الكشاف: ١٣٩/٤. وهناك من يرى أن الضمير للقصة، ويتمين كونه للنار في قراءة

النصب في «نزاعة». انظر البحر المحيط: ٣٣٤/٨.

(٦) التحريم: ٣.

(٧) التحريم: ٤.

الكلام مغنيا عن ذكر الكل . ففي قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

وَلَوْ حَلَفْتُ بَيْنَ الصِّفَا أُمَّ مَعْمِرٍ

وَمَرَوْتَهَا بِاللَّهِ بَرَّتْ يَمِينُهَا

عاد الضمير في «مروتها» إلى مكة؛ لأن الصفا جزء منها<sup>(٢)</sup> .

ومما جاء في القرآن: قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ

سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٦﴾﴾ .

فالمذكور هنا سماء واحدة، والضمير للجمع، وهذا لأن ذكر السماء قد دل

عليهن كلهن<sup>(٤)</sup> .

ومنه قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقُونَهَا

فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُخَمَّىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ

فَتَكْوَفُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُوهُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ .

فالضمير في قوله: «ولا يفقونها» عائد على غير المذكور، وهو المكنوزات،

إذ أن الذهب والفضة بعض المكنوزات، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع، حتى

كانه قيل: والذين يكتنون أصناف ما يكتن ولا يفقونها<sup>(٦)</sup> .

وقوله تعالى<sup>(٧)</sup> : ﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا

هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ .

فالضمير في قوله: «تأتيهم - فتبتهتهم» عائد إلى غير المذكور، وهو القيامة، أو

(١) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل غير منسوب ١٥٨/١ .

(٢) انظر شرح التسهيل: ١٥٨/١ .

(٣) البقرة: ٢٩ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش: ٥٤/١ .

(٥) التوبة: ٣٤-٣٥ .

(٦) انظر شرح التسهيل: ١٥٨/١ . ويحتمل أن يعود على الذهب، أو على الأموال، أو على النفقة

المدلول عليها بالفعل «ولا يفقونها»، أو على الزكاة، أو على الفضة. البحر المحيط ٣٦/٥ .

(٧) الأنبياء: ٤٠ .

الساعة<sup>(١)</sup>. وقد أغنى عن ذكرها ذكر ما هو جزء لها في الآية قبلها<sup>(٢)</sup>: ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُرُونَ عَنْ وُجُوهِهمُ النَّارَ﴾. فالنار جزء ما يكون يوم القيامة. وقوله سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَكَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٧٧﴾﴾.

فضمير جمع الإناث في قوله «يأتين» عاد إلى غير مصرح بذكره، وهي الضوامر، وأغنى عن ذكرها ذكر الضامر وهي جزؤها<sup>(٤)</sup>. وكذلك قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٦١﴾﴾ فالضمير في «عليها» للدنيا وإن لم يجر ذكرها في هذه السورة؛ لأن ما جرى ذكره وهو «من» بعضها، والبعض يدل<sup>(٦)</sup>.

ومثله قوله سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾. فأضمير الأرض من غير أن يكون ذكرها، وعاد عليها الضمير في قوله: «عليها» اكتفاء بذكر «الناس». والجزء يغني في بعض الكلام. مثل قولهم: أخبرك ما على ظهرها أحد أحب إلي منك، وما بها أحد أثر عندي منك<sup>(٨)</sup>.

ومنه قوله عز وجل<sup>(٩)</sup>: ﴿فِيهِنَّ قَصِيرَاتٌ الْظُّرْفُ لَمْ يَطْمِئِنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴿٥٦﴾﴾.

(١) الجلالين: ٤٣٠ - والكشاف: ١٢/٣. ويحتمل عوده إلى النار أو العقوبة - البحر المحيط: ٣١٤/٦.

(٢) الأنبياء: ٣٩.

(٣) الحج: ٢٧.

(٤) ويحتمل أن يكون «يأتين» صفة «لكل ضامر» لأنه في معنى الجمع. الكشاف: ٣٠/٣.

(٥) الرحمن: ٢٦.

(٦) شرح التسهيل: ١٥٨/١. وقيل: يعود على الأرض في قوله: «والأرض وضعها» البحر

المحيط: ١٩٢/٨. وهذه من الآيات التي جرت مجرى المثل، وجمعت الإعجاب والإعجاز والإيجاز، انظر: الإعجاز والإيجاز للثعالبي: ١٤.

(٧) النحل: ٦١.

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش: ٤٤٨/٢ - مع القرآن الكريم في دراسة مستهلمة: ص ١٧٣.

(٩) الرحمن: ٥٦.

فالضمير في «فيهن» راجع إلى جمع مؤنث غير مذكور، وهو الجنان،  
والمصرح بذكره قبلها هو الجنتان، فدل الجزء على الكل فأغنى<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا﴾<sup>(٣٥)</sup>. والضمير للجنة،  
ولم تذكر؛ لدلالة ما قبلها عليها في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾<sup>(٣٢)</sup>  
و﴿كَوَاعِبَ أَزْرَابًا﴾<sup>(٣٣)</sup> و﴿كَأْسًا دِهَاقًا﴾<sup>(٣٤)</sup> وهذا بعض ما في الجنة.

وقوله سبحانه<sup>(٤)</sup>: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ  
لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾<sup>(٣٨)</sup>.

فالضمير في «لا يتكلمون» لأهل السموات والأرض<sup>(٥)</sup>. والمذكور جزء من  
خلق الله الذين لا يتكلمون في شيء من أمر الشفاعة أو غيرها، إلا بإذن الله  
تعالى، فدل الجزء المذكور على الكل.

## ٢ - ذكر مصاحب المفسر استلزاما:

وحيتنذ يمكن الاستغناء بالمستلزم عن المستلزم. ومنه قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

فإنك والتأبين عروة بعدما

دعاك وأيدينا إليه شوارعُ

(١) انظر النهر الماد: ١٩٧/٨ وفسره بأن لكل فرد جنتين، فصح أنها جنان كثيرة. وقيل: الضمير  
للفرش، وقيل يعود على ما اشتملت عليه الجنة من المجالس والمنازل. وقيل: يعود على  
الآلاء. البحر المحيط: ١٩٧/٨-١٩٨.

(٢) النبا: ٣٥.

(٣) النبا: ٣٢-٣٤.

(٤) النبا: ٣٨.

(٥) انظر الكشاف: ١٧٩/٤. وقيل إن الضمير عائد على الروح والملائكة. وقال ابن عباس: عائد  
على الناس، فلا يتكلم أحد إلا بإذن منه تعالى، ونطق بالصواب. انظر البحر المحيط: ٨/  
٤١٦.

(٦) استشهد به العيني ٥٢٤/٣، وابن مالك في شرح التسهيل ١٥٨/١، والأشموني ٢٨٤/٢ غير  
منسوب.

## لكالرجل الحادي وقد تلح الضحي

### وطير المنايا فوقهن أواقع

فعاد الضمير من قوله: «فوقهن» على غير مذكور، وهي الإبل؛ إذ إن الحادي يستلزم إبلا محدودة، فأغنى ذكره عن ذكر الإبل. فصح عود الضمير عليهن<sup>(١)</sup>.  
ومنه في القرآن الكريم: قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْيَعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾.

فالضمير في قوله: «إليه» عائد على غير مذكور، وذلك لأن الفعل «عفي» يستلزم عافيا. فأغنى ذلك عن ذكره، وأعيد الهاء من إليه عليه<sup>(٣)</sup>. والمعنى: فعليه اتباع بالمعروف، وأداء إليه بإحسان على الذي يطلب<sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾﴾.

فعاد الضمير في قوله: «فيها» على غير مذكور، وهو النار<sup>(٦)</sup>، ولم تذكر استغناء بذكر ما يستلزمها، وهو شيثان:

١ - اللعنة: التي تعني الطرد من رحمة الله، ثم المصير إلى النار، فكان ذكر اللعنة دالاً على النار<sup>(٧)</sup>؛ لأن كل من لعنه الله فهو في النار<sup>(٨)</sup>.

٢ - قوله «خالدين» والخلود لا يكون في دنيا الناس، إنما يكون في الآخرة

(١) انظر شرح التسهيل: ١٥٨/١.

(٢) البقرة: ١٧٨.

(٣) انظر شرح التسهيل: ١٥٨/١. وانظر النهر الماد: ١٣-١٤.

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش: ١٥٧/١.

(٥) آل عمران: ٨٧-٨٨.

(٦) ويحتمل عوده على اللعنة. انظر البحر المحيط: ٤٦٢/١.

(٧) انظر الجلالين: ٨٧.

(٨) انظر البحر المحيط: ٤٦٢/١.

وإنها لجنة أبدا، أو النار أبدا، ولكثرة ما جاء في القرآن من قوله «خالدين فيها» وهو عائد على النار.

وقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِلَّذَّكَ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينًا﴾.

فعاد الضمير في قوله: (ترك - لأبويه - له - ورثه - أبواه - فلامه - يوصي)، على غير مذكور، وهو الميت؛ وذلك لأن ذكر الإرث في قوله: «ماترك» يستلزم موروثا<sup>(٢)</sup>، وأن الآية لما كانت في الميراث علم أن التارك هو الميت<sup>(٣)</sup>، والمعنى: يوصي الله الميت قبل موته بأن عليه لأبويه كذا، ولولده كذا، أي فلا يأخذن إلا ماله<sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾.

فعاد الضمير في «يفقهوه» على غير مذكور، وهو القرآن الكريم<sup>(٦)</sup> أو الوعظ، فقوله: «يستمع» يستلزم مسموعا، وما كانوا يسمعون من النبي ﷺ: إما القرآن، وإما الوعظ. ومثله قوله سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَهِلِيهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾.

(١) النساء: ١١.

(٢) حاشية الصبان: ١٠٨/١.

(٣) الكشاف: ٢٥١/١.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ٢٢٩/١. وانظر البحر المحيط: ١٨٣/٣.

(٥) الأنعام: ٢٥.

(٦) انظر النهر الماد: ٩٧/٤.

(٧) فاطر: ١٨.



فاستلزم قوله: «تدع» مدعوا، وهو العائد إليه الضمير في قوله: «ولو كان»، فكأنه قال: وإن تدع إنسانا لا يحمل من ثقلها شيئا، ولو كان الإنسان ذا قربي<sup>(١)</sup>.  
وقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾.

ففاعل «توارت» ضمير الشمس وإن لم تذكر، حيث أغنى عن ذكرها ذكر العشى. وأوله: وقت الزوال، فذكره يستلزم معنى الشمس<sup>(٣)</sup>، فاكتمى بذلك. لأن العرب - كما يقول ابن خالويه - قد تكني عن الشيء وإن لم يتقدم ذكره، إذا كان المعنى مفهوما<sup>(٤)</sup>. ولما كان لا بد للمضمر من جري ذكر<sup>(٥)</sup>، أو دليل ذكر، كان دليل ذكره هنا مغنيا<sup>(٦)</sup>.

وقوله جل ذكره<sup>(٧)</sup>: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمُ فَسَرِّضْهُ لَهٗ أُخْرَى﴾. فعاد الضمير في «له» إلى الأب<sup>(٨)</sup>، لأن ذكر المرضع يستلزم مولودا له.

وقوله سبحانه<sup>(٩)</sup>: ﴿فَأَنْزَلَ بِهِ نَقْعًا﴾.

فمفسر الضمير في قوله «به» غير مذكور، والضمير راجع إلى الوادي، وإن لم يتقدم له ذكر<sup>(١٠)</sup>، إذ المعنى: هيجن بمكان عدوهن<sup>(١١)</sup>. وهذا التهيج يستلزم

(١) معاني القرآن للأخفش: ٤٤٦/٢. وانظر البحر المحيط: ٣٠٧/٧-٣٠٨.

(٢) ص ٣٢.

(٣) انظر شرح التسهيل: ١٥٨-١٥٩، وحاشية الصبان: ١٠٨/١.

(٤) إعراب ثلاثين سورة: ١٤٢.

(٥) انظر الكشاف: ٣٢٨/٣.

(٦) وقيل: الضمير للصفانات. أي: حتى توارت بحجاب الليل وهو الظلام. انظر الكشاف: ٣/

٣٢٨ - وشرح التسهيل: ١٥٩/١.

(٧) الطلاق: ٦.

(٨) انظر الجلالين: ٧٤٤ - والبحر المحيط: ٢٨٥/٨.

(٩) العاديات: ٤.

(١٠) انظر إعراب ثلاثين سورة: ١٥٦.

(١١) انظر الجلالين: ٨٠٨.

مكانا له، فاكتمى بالمستلزم عن المستلزم<sup>(١)</sup>.

٣ - المصاحبة بالاستحضار الذهني:

ولها أشكال ثلاثة، هي:

- ذكر شيء واحد، ثم إتياعه بضمير الاثنين.
- عود الضمير على مصاحب المذكور.
- عود الضمير على مسكوت عنه، لاستحضاره، وعدم صلاحية الضمير المذكور له.

أ - ذكر شيء واحد وإتياعه بضمير الاثنين:

وذلك مثل قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وَمَا أَدْرَى إِذَا يَمَّمْتُ أَمْرًا

أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

فقد ذكر الخير وحده متلواً بضمير اثنين، مقصود بهما المذكور، وهو الخير، وضده وهو الشر<sup>(٣)</sup> لأن ذكر الأول يستحضر الثاني في الذهن؛ لأنه مقابله.

ومنه قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ ﴿٧٨﴾ فَأَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ

وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿٧٩﴾ .

فعاد الضمير في قوله «وإنهما» على مثني، والمذكور واحد، وهم أصحاب الأيكة. قوم شعيب - عليه السلام، لأن ذكر قوم شعيب يستحضر في الذهن قوم لوط - عليه السلام، لأن أصحاب الأيكة كانوا قريبا من قوم لوط، بعدهم في

(١) ويجوز أن يعود الضمير على الوقت المذكور قبلا في قوله تعالى: «فالمغيرات صباحا». أو على

العدو الدال عليه «والعاديات»، انظر البحر المحيط: ٥٠٤/٨.

(٢) وهو المثقب العبدى. وهو من شواهد العيني: ١٩٢/١ - والبغدادى ٤/٢٩٩ - وابن مالك

في شرح التسهيل: ١٥٩/١.

(٣) انظر شرح التسهيل: ١٥٩/١.

(٤) الحجر: ٧٨-٧٩.

الزمان، ومسامتين لهم في المكان. ولهذا لما أنذر شعيب قومه قال في نذارته .  
إياهم<sup>(١)</sup>: «وما قومٌ لوطٍ منكمٌ ببعيدٍ»<sup>(٢)</sup>.

فالضمير - إذن - لقرى قوم لوط والأيكة<sup>(٣)</sup>، فهما نظيران، وذكر أحدهما  
يستحضر في الذهن الآخر، ويحتمل أن يكون الضمير للأيكة ومدين؛ لأن شعيباً  
- عليه السلام - كان مبعوثاً إليهما، فلما ذكر الأيكة دل بذكرها على مدين،  
فجاء بضميرها<sup>(٤)</sup>. ويحتمل أيضاً أن يكون راجعاً إلى شعيب ولوط، عليهما  
السلام<sup>(٥)</sup>.

ب - عود الضمير على مصاحب المذكور:

فذكره يستحضره ذهنياً؛ لأنه شريكه فيما يدور بشأنه الكلام. مثل قول  
الشاعر<sup>(٦)</sup>:

قالت أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصَفَهُ فَقَدْ

فالضمير في «نصفه» راجع إلى غير مذكور، أي: نصف حمام آخر بقدره،  
مثل: عندي درهم ونصفه، أي نصف درهم آخر<sup>(٧)</sup>. فرجع الضمير هنا إلى نظير  
المذكور.

ومنه قوله تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿وَمَا يَعْمُرُ مِنَ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِضُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي  
كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ ﴿١١﴾.

(١) هود: ٨٩.

(٢) انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٥٥٦/٢.

(٣) انظر الجلالين: ٣٤٩.

(٤) انظر الكشاف: ٣١٨/٢.

(٥) انظر البحر المحيط: ٤٦٣/٥.

(٦) وهو النابغة الذبياني. انظر ديوانه ص ٢٤ - ومغني اللبيب لابن هشام: ٢٢٢/١.

(٧) انظر حاشية الصبان: ١٠٨/١.

(٨) فاطر: ١١.

فعاد الضمير في قوله: «من عمره» على غير مذكور، والتقدير: من عمر غير المعمر. فأعيد الضمير على غير المعمر؛ لأن ذكر المعمر مذكر به لتقابلهما، فكان مصاحبه في الاستحضار الذهني<sup>(١)</sup>؛ إذ إن طويل العمر في الكتاب وفي علم الله - تعالى - لا ينقص من عمره<sup>(٢)</sup>. فالقول إذن تضمن شخصين؛ يعمر أحدهما. وينقص من عمر الآخر. وقيل يعود على شخص واحد<sup>(٣)</sup>.

ومنه قوله سبحانه<sup>(٤)</sup>: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ ﴿٥﴾﴾.

فالضمير في «جعلناها» راجع إلى غير مذكور، فمفسره جنس المصابيح، لا عينها؛ لأنه لا يرمى بالكواكب التي في السماء، بل بشهب من دونها، قد تكون مستمدة منها<sup>(٥)</sup>، فالنجوم جعلها الله أقساماً ثلاثة: بعضها للزينة في السماء، وبعضها لرجم الشياطين، وبعضها يهتدى به في البر والبحر<sup>(٦)</sup>.

ج - عود الضمير على غير مذكور، لاستحضاره وعدم صلاحية الضمير المذكور له:

ومنه قول الله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥١﴾ رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا آزَلْتِ وَأَتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿٥٢﴾ وَمَكْرُؤًا وَمَكْرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينِ ﴿٥٣﴾﴾.

(١) انظر شرح التسهيل: ١٥٩/١ - وحاشية الصبان: ١٠٨/١.

(٢) انظر تفسير ابن كثير: ٥٥٠/٣.

(٣) انظر البحر المحيط: ٣٠٤/٧.

(٤) الملك: ٥.

(٥) انظر تفسير ابن كثير: ٣٩٦/٤. وقيل هو راجع إلى السماء: والمعنى: جعلنا منها، لأن السماء ذاتها ليست يرمى بها. انظر البحر المحيط: ٢٩٩/٨.

(٦) وهو قول قتادة - رضي الله عنه - وفيه دفع لما ينسب المنجمون إلى النجوم من أشياء يستميلون بها الجهال من الناس. انظر البحر المحيط: ٢٩٩/٨.

(٧) آل عمران: ٥٤-٥٣.

فالضمير في «مكروا» عائد على غير مذكور؛ إذ لا يصح عوده إلى من آمن من بني إسرائيل، بل هو عائد إلى كفارهم. ومكرهم: هو احتيالهم في قتل عيسى عليه السلام؛ بأن وكّلوا به من يقتله غيلة<sup>(١)</sup>. فذكر الأولين يستحضر الآخرين. ومنه قوله جل ذكره<sup>(٢)</sup>: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ ﴿٨﴾﴾.

والقامح: هو من يرفع رأسه، ويغض بصره من الذل، وأقمحه الغل: ضاق على عنقه، فاضطره إلى رفع رأسه، فهو مقمح<sup>(٣)</sup>.

وروي أن عليا - كرم الله وجهه - أرى الناس الإقماح، فجعل يديه تحت لحييه وألصقهما، ورفع رأسه<sup>(٤)</sup>.

فالضمير «هي» عاد على مسكوت عنه؛ لاستحضاره بالمذكور.

وعدم صلاحية الضمير له، فهو عائد على الأيدي. بأن تضم إلى الأغلال؛ لأن الغل يجمع اليد إلى العنق<sup>(٥)</sup>، ولذلك يسمى «جامعة»<sup>(٦)</sup>، فكان ذكر الأعناق دالاً على الأيدي<sup>(٧)</sup>؛ لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها<sup>(٨)</sup>، ولا يصلح أن يعود الضمير إلى الأغلال.

ومن هذا الضرب أيضا: قوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَهُنَّ إِنثَاءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾﴾.

(١) انظر البحر المحيط: ٤٧٢/٢ - والجلالين: ٨٢.

(٢) يس: ٨.

(٣) انظر المعجم الوسيط، مادة ق م ح.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٢٥/٧.

(٥) انظر الجلالين: ٥٨٢.

(٦) انظر القاموس المحيط، باب العين، فصل الجيم: ٩١٧.

(٧) انظر الكشف: ٢٨١/٣.

(٨) انظر شرح التسهيل: ١٥٩/١.

(٩) الواقعة: ٣٥-٣٧.

فجرى الضمير «هن» في قوله: «أنشأناهن - فجعلناهن» على غير المذكور، وهو النساء حور الجنة، حيث أضمرن ولم يذكرن قبل ذلك<sup>(١)</sup>، وأغنى عن ذكرهن ذكر الفرش في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَفُرْشٍ مَّرْقُوعَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>، اللاتي يضاجنن فيها، فاكتفى بذلك عن ذكرهن، وعاد الضمير عليهن<sup>(٣)</sup>، ولا يصلح أن يعود إلى المذكور وهو الفرش<sup>(٤)</sup>.

#### رابعاً - عود الضمير إلى مضاف محذوف:

ومنه: قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

فالضمير في «فجاءها» راجع إلى غير المذكور، والتقدير: فجاء أهلها.

قال الزمخشري<sup>(٦)</sup>: فإن قلت: هل يقدر حذف المضاف الذي هو الأهل قبل «قرية»، أو قبل الضمير في «أهلكتناهم»؟

قلت: إنما يقدر المضاف للحاجة، ولا حاجة، فإن القرية تهلك كما يهلك أهلها<sup>(٧)</sup>، وإنما قدرناه قبل الضمير في «فجاءها» لقوله: «أَوْ هُمْ قَائِلُونَ».

(١) انظر معاني القرآن للأخفش: ٤٩٠/٢.

(٢) الواقعة: ٣٤.

(٣) انظر تفسير ابن كثير: ٢٩١/٤.

(٤) إلا على رأي من يرى أن المراد بالفرش النساء؛ لأن المرأة يكنى عنها بالفرش، والمراد: رفعن في الأقدار والمنازل. انظر البحر المحيط: ٢٠٧/٨.

(٥) الأعراف: ٤٧.

(٦) الكشف: ٥٤/٢.

(٧) ولهذا كان مجيء البأس بيانا شاملا القرية عامة، لا لبعض ما فيها أو من فيها، إذ إن البيات يجمع الناس والأحياء كافة، ولهذا جاء الضمير في أهلكتناها للقرى. أما القيلولة فلا تجمع بين الناس والأحياء الأخرى. بل تظل حيث تكون، لأن موعدها المساء. فالهلاك في هذا الوقت للذين أخذوا للقيلولة وحدهم، لهذا جاء الضمير للذين يقبلون. انظر القرآن الكريم: ١٧٤.

ومنه: قوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وِزْرًا ﴿١٣٥﴾ خَلِيدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لِمَنْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ حِمْلًا ﴿١٣٦﴾﴾.

فالضمير في «فيه» راجع إلى غير مذكور، وهو المضاف، والتقدير: في عذاب الوزر<sup>(٢)</sup>، أو في احتمال<sup>(٣)</sup>.

وكذلك قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٣٦﴾﴾. فالضمير في «إنه» ليس براجع إلى القرآن، وإنما إلى ذكره، أي: ذكر القرآن المنزل على محمد ﷺ<sup>(٥)</sup>، فذكره مثبت في سائر الكتب السماوية، وقيل: إن معانيه فيها، وبه يحتج لأبي حنيفة في جواز القراءة بالفارسية في الصلاة، على أن القرآن قرآن إذا ترجم إلى غير العربية<sup>(٦)</sup>.

وفي الضمير قولان آخران:

الأول: أنه عائد على القرآن: أي أنه مذكور في الكتب المنزلة القديمة، مُتَبَّه عليه، مُشَار إليه.

الثاني: أنه عائد على رسول الله ﷺ، أي أن ذكره ورسالته في الكتب الإلهية المتقدمة. ويكون فيه التفات؛ حيث خرج من ضمير الخطاب في قوله<sup>(٧)</sup> ﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ..﴾ إلى ضمير الغيبة<sup>(٨)</sup>.

ومنه: قوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٣٦﴾﴾.

(١) طه: ١٠٠، ١٠١.

(٢) انظر الجلالين: ٤٢٢.

(٣) انظر الكشاف: ٤٤٦/٢.

(٤) الشعراء: ١٩٦.

(٥) انظر الجلالين: ٤٩٧.

(٦) انظر البحر المحيط: ٤٠/٧، ٤١ - والكشاف: ١٢٧/٣.

(٧) الشعراء: ١٩٤.

(٨) انظر البحر المحيط: ٤٠/٧.

(٩) المؤمنون: ٤٩.

فالضمير في قوله: «لعلهم» عائد على مضاف محذوف، والتقدير: ولقد آتينا قوم موسى الكتاب. فالضمير للقوم، والمقصود بالكتاب التوراة.

ولا يصح أن يعود الضمير في «لعلهم» إلى فرعون وقومه؛ لأن موسى - عليه السلام - لم يؤت الكتاب إلا بعد هلاك فرعون وقومه، كما قال تعالى<sup>(١)</sup>:  
﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى﴾<sup>(٢)</sup>.

ومنه: قوله عز وجل<sup>(٣)</sup>: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرِيْبٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ ﴿١١﴾ فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسْنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴿١٧﴾﴾.

فالضمير في «أحسوا» عائد على «أهل» المحذوف، والتقدير: أهل قرية. ولا يصح عوده على «قوما آخرين»؛ لأنه لم يذكر لهم ذنب يركضون من أجله<sup>(٤)</sup>.

## من قضايا مرجع الضمير

هناك العديد من القضايا التي تخص الضمير ومرجعه، وسوف نتحدث عن ثلاث منها، وهي: مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا سُورَةَ مِنْ مِثْلِهِ﴾ - والقراءات ومرجع الضمير، وأيهما أسبق: الظاهر أم المضمرة.

القضية الأولى: مرجع الضمير في قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾﴾. والحديث عنها في أربع مسائل:

- الأولى: مفسر الضمير في قوله: «من مثله».

(١) القصص: ٤٣.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤٠٨/٦.

(٣) الأنبياء: ١١، ١٢.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٠٠/٦.

(٥) البقرة: ٢٣.



- الثانية: تقدير المثلية .

- الثالثة: متعلق: «من مثله»، ومعنى: «من» .

- الرابعة: رسالة مظفر الدين الشيرازي .

أولاً - مفسر الضمير:

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى: «من مثله» على قولين:

الأول: يرى أصحابه أن الضمير عائد على «ما» أي المنزل على الرسول - ﷺ - والمعنى: فاتوا بسورة مما هو على صفته في البيان، وعلو الطبقة وحسن النظم<sup>(١)</sup> .  
والثاني: أنه عائد على «عبدنا» وهو النبي - ﷺ - والمعنى: فاتوا ممن هو على حاله من كونه بشرا عربيا، أو أميا لم يقرأ الكتب، ولم يأخذ عن العلماء<sup>(٢)</sup> .

والأول أرجح، وعليه أكثر المفسرين . ورجحانه من عدة وجوه هي:

١ - ما ورد في القرآن من أمثال هذه الآية، في طلب الإتيان بشيء مثل القرآن<sup>(٣)</sup> .  
قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿قُلْ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ . وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿قُلْ فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِينَ﴾ .

٢ - وإن ارتياهم كان في المنزل، لا في المنزل عليه - ﷺ - والثاني ملتزم عن الأول، فأولى أن يعود الضمير عليه<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر الكشاف: ٤٨/١ .

(٢) الكشاف: ٤٨/١ .

(٣) انظر أمالي الشجري: ٢٦٦-٢٦٧ - وزالبحر المحيط: ١٠٤/١ .

(٤) يونس: ٣٨ .

(٥) هود: ١٣ .

(٦) انظر البحر المحيط: ١٠٤/١ .

فالكلام مع رد الضمير إلى المنزل، أحسن ترتيباً؛ إذ المعنى: وإن ارتبتم في أن القرآن منزل من عند الله، فهاتوا أنتم بُدأ مما يماثله ويجانسه. وقضية الترتيب لو كان الضمير مردوداً إلى رسول الله - ﷺ - أن يقال: وإن ارتبتم في أن محمداً منزل عليه، فهاتوا من مثله<sup>(١)</sup>.

٣ - ورد الضمير إلى الأول يقتضي عجزهم عن الإتيان بذلك المثل، سواء اجتمعوا أو انفردوا، أميين كانوا أم غير أميين<sup>(٢)</sup>. فإذا خاطبوا جميعاً، وهم الجرم الغفير، بأن يأتوا بطائفة يسيرة من جنس ما أتى به واحد منهم، كان ذلك أبلغ في التحدي من أن يقال لهم: ليأت واحد آخر. بنحو ما أتى به هذا الواحد<sup>(٣)</sup>.

٤ - ثم إن هذا التفسير هو الموافق لقوله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾.

٥ - وذهب ابن فارس إلى أن «مثل» هنا زائدة، فإن العرب تزيد في كلامها أسماء وأفعالاً، فالأسماء: الاسم. والوجه، والمثل. كما في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾. ويقول قائلهم: مثلي لا يخضع لمثلك. أي: أنا لا أخضع لك. وقوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾، أي: عليه<sup>(٥)</sup>. وعلى هذا يكون التقدير في الآية: فأتوا بسورة منه. فيتعين كون الضمير للمنزل.

لكل هذا كان رد الضمير إلى المنزل، أولى من رده إلى المنزل عليه - ﷺ.

(١) انظر الكشاف: ٤٨/١.

(٢) انظر البحر المحيط: ١٠٤/١.

(٣) انظر الكشاف: ٤٨/١.

(٤) الأحقاف: ١٠.

(٥) انظر الصاحبي: ٢/٢.

## ثانياً - تقدير المثلية:

إذا كان الضمير في «من مثله» عائداً إلى المنزل، ففي تقدير مثليته أقوال هي<sup>(١)</sup>:

١ - من مثله في حسن النظم، وبديع الرصف، وعجيب السرد، وإتقان المعاني.

٢ - من مثله في إخباره عن الماضي والمستقبل.

٣ - من مثله في احتوائه على الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والحكم والمواعظ.

٤ - من مثله في صدقه وسلامته من التحريف والتبديل.

٥ - كلام العرب الذي من مثله.

٦ - من مثله في أنه لا يخلق على كثرة الرد، ولا تمله الأسماع.

٧ - من مثله في دوام آياته، وكثرة معجزاته.

٨ - من مثله في كونه من كتب الله المنزلة.

وعلى هذا الوجه يكون المثل افتراضياً في أكثر الأقوال، لا حقيقة.

وأما على القول بعود الضمير إلى «عبدنا»، ففي مثليته أقوال أخرى هي<sup>(٢)</sup>:

١ - من مثله: من أمني لا يحسن الكتابة، على الفطرة الأصلية.

٢ - من مثله: لم يدارس العلماء، ولم يجالس الحكماء، ولم يرحل من بلده.

٣ - من مثله: على زعمكم أنه ساحر، أو شاعر، أو مجنون.

٤ - من مثله: من أبناء جنسه، وأهل مدرته.

وعلى هذا الوجه يكون ذكر المثل حقيقة، لا على سبيل الفرض؛ وذلك لوجود من هو أمني لا يحسن الكتابة، ولوجود من لم يدارس العلماء ولم يرحل من بلده إلى أخرى. ولوجود الساحر والشاعر والمجنون.

(١) انظر البحر المحيط: ١٠٥/١.

(٢) انظر البحر المحيط: ١٠٥/١.

ثالثاً - متعلق: «من مثله»، ومعنى: «مِن»:

على القول بعود الضمير إلى «ما» تكون «من» للتبويض، وهي في موضع الصفة للسورة، أي: بسورة كائنة من مثله. وأجاز بعضهم أن تكون لبيان الجنس، وقد اختلف النحويون في إثبات هذا المعنى لمن. وأجاز آخرون أن تكون زائدة، وهذا المعنى هنا جائز على رأي بعض البصريين<sup>(١)</sup>.

وعلى القول بعود الضمير على «عبدنا»، تكون «من مثله» متعلقة بقوله: «فأتوا» أي: فأتوا من مثل الرسول بسورة. ومعنى «مِن» هنا ابتداء الغاية. ويجوز أن تكون في موضع الصفة فتتعلق بمحذوف؛ أي بسورة كائنة من رجل مثل الرسول، وتكون «من» أيضاً لابتداء الغاية، أي: ابتداء كينونتها من مثله.

رابعاً - رسالة مظفر الدين الشيرازي:

لقد بلغ اهتمام العلماء بمرجع الضمير في هذه الآية، حداً جعل أحدهم - وهو الشيرازي - يضع فيه رسالة خاصة<sup>(٢)</sup>، استعرض فيها آراء العلماء، وموافقهم من قول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: من مثله: متعلق بسورة صفة لها، أي: بسورة كائنة من مثله، والضمير لما نزلنا، أو لعبدنا. ويجوز أن تتعلق بقوله: «فأتوا» والضمير للعبد.

وحاصل هذه المسألة أن الجار والمجرور: «من مثله» إما أن يكون صفة للسورة، وإما أن يتعلق بـ «فأتوا». والضمير في «من مثله» في كلا الوجهين، إما أن يكون للمتزل أو للعبد. فتلك صور أربع، جوز الزمخشري منها ثلاثاً، وسكت عن الرابعة، وهي: أن يكون: «من مثله» متعلقاً بـ «فأتوا».

(١) المصدر السابق والصفحة.

(٢) وقد نقلها السيوطي بكاملها في الأشباه والنظائر: ٦/٢٩٧-٣١٦.

(٣) الكشاف: ٤٨/١.

والضمير للمنزّل، فنشأ تساؤل هو: ما الفرق - إذن - بين كون: «من مثله» صفة لسورة، والضمير لما نزلنا، وبين كونه متعلقاً بـ «فأتوا»، والضمير أيضاً لما نزلنا؟ أي: ما الفرق بين: فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا، و: فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة؟ فكانت أقوال العلماء، التي استوعبتها رسالة الشيرازي:

فمن قائل: إن تعلق «من مثله» بـ «فأتوا» يقتضي وجود المثل، ومثل النبي - ﷺ - في البشرية موجود، بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة.

أما كونه صفة للسورة فلا يقتضي وجود المثل، فالمعجوز عنه: الإتيان بالسورة الموصوفة.

وقائل: إن «من» هنا للابتداء، ثم إن مبدأية الفعل لا تصح هنا إلا للعبد، فتعين أن يكون الضمير راجعاً إليه.

وقائل: إنك إذا اطّلت على الفرق بين قولك لصاحبك: أنت برجل من البصرة، أي كائن منها، وبين قولك: أنت من البصرة برجل، عثرت على الفرق بين المثالين.

وبعد تعقيب الشيرازي على هذه الأقوال، أدلى بدلوه مبيناً أن الآية الكريمة إنما أنزلت للتحدي، وحقيقته: طلب المثل ممن لا يقدر على الإتيان به، ثم بين أن التحدي بمثل هذه العبارة، يقع على أربعة أساليب:

الأول: تعيين المأتي به فقط.

الثاني: تعيين المأتي منه فقط.

الثالث: الجمع بينهما، وتقديم المأتي منه.

الرابع: الجمع بينهما، وتقديم المأتي به.

فالأساليب الثلاثة الأولى مقبولة عند البلغاء، أما الأخير فمردود؛ لأنه يبقى ذكر المأتي منه بعد ذكر المأتي به حشواً، هذا إذا جعل المأتي منه مفهوم المثل. أما إذا كان مكاناً أو شخصاً أو شيئاً آخر، فذكره مفيد، قدم أو أخر. وبذلك علل إجازة الزمخشري كون «من مثله» متعلقاً بـ «فأتوا»، والضمير للعبد.

أما فائدة جعل «من مثله» صفة للسورة، فهي التصريح بمنشأ التعجيز، فإنه ليس إلا وصفا للمماثلة، وعند ملاحظة المماثلة يحصل الانتقال إلى أن القرآن معجز.

ثم يختم الشيرازي رسالته بجماع القول في جعل «من مثله» صفة للسورة، قائلاً: والحاصل أن الغرض من إتيان الوصف: تحقيق مناط عليّة كون القرآن معجزاً، حتى يتأملوا بنظر الاعتبار، فيرتدعوا عما هم فيه من الريب والإنكار.

ومما يلحظ: أن جميع الأقوال التي استوعبتها رسالة الشيرازي - إضافة إلى رأيه هو - جميعها تتفق مع رأي صاحب الكشاف في إجازته الصور الثلاث الأول، ومنعه الرابعة، وإنما الاختلاف بين هذه الآراء كان في تفسير موقف الزمخشري، مما أجاز، ومما منع.

## القضية الثانية

### أثر القراءات القرآنية في اختلاف مرجع الضمير

إن الضابط لصحة القراءات، والحد الجامع لما يقرأ به من الروايات هو: أن توافق أحد المصاحف العثمانية - ولو تقديراً - وأن توافق العربية - ولو بوجه - وأن يصح إسنادها<sup>(١)</sup>. ومن ثم فإن لكل قراءة صحيحة، وجهاً من العربية، لا يدفع، وقصداً من القياس، لا يمنع.

وبناء على ذلك فإننا سوف نرى أن الآية الواحدة، قد يكون لها أكثر من وجه من وجوه المعنى، تبعاً لاختلاف مرجع الضمير الناتج عن كل قراءة من قراءاتها.

ومن أمثلة ذلك: قوله عز وجل<sup>(٢)</sup>: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ آيَاتِهِ فِي السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾.

(١) انظر تحبير التيسير: ٨.

(٢) يوسف: ١٠٥.

فقراءة الجمهور «والأرض» بالجرّ، عطفًا على السموات، فيكون الضمير في «عليها» و«عنها» راجعاً إلى «آية». والمعنى: يمرون على تلك الآيات، ويشاهدون تلك الدلالات، ومع ذلك لا يعتبرون<sup>(١)</sup>.

وقرأ عكرمة وعمرو بن فايد: «والأرضُ» بالرفع<sup>(٢)</sup>. فهي مبتدأ، وما بعده الخبر، والمعنى: يمرون عليها فيشاهدون ما فيها من الآيات<sup>(٣)</sup>.

وقرأ السدي: «والأرضُ» بالنصب<sup>(٤)</sup>. فيكون من باب الاشتغال، أي: يطؤون الأرض يمرون عليها. والمعنى: يمرون على آياتها وما أودع فيها من الدلالات. وفي قراءة: «والأرضُ يمشون...» برفع الأرض، و«يمشون» بدلاً من يمرون<sup>(٥)</sup>. ومفسر الضميرين في «عليها»، و«عنها» في هذه القراءات الثلاث: هو «الأرض».

فمفسر الضميرين - هنا - إما أن يكون الآية، وذلك في قراءة الجر، وإما أن يكون «الأرض» وذلك في قراءتي الرفع والنصب، وقد بان ما لاختلاف المرجع من أثر في توجيه المعنى.

- ومنه قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْمُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾﴾.

وفي الآية ثلاث قراءات هي:

١ - كُذِبُوا: بضم الكاف وتخفيف الذال. وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر البحر المحيط: ٣٥١/٥.

(٢) انظر الكشاف: ٢٧٧/٢.

(٣) انظر البحر المحيط: ٣٥١/٥.

(٤) انظر الكشاف: ٢٧٧/٢.

(٥) البحر المحيط: ٣٥١/٥ - والكشاف: ٢٧٧/٢.

(٦) يوسف: ١١٠.

(٧) انظر معاني القراءات للأزهري: ٥٢/٢.

٢ - كُذِّبُوا: بضم الكاف، وتشديد الذال. وهي قراءة باقي السبعة، وقيادة، والحسن، ومحمد بن كعب، والأعرج<sup>(١)</sup>.

٣ - كَذَّبُوا: بفتح الكاف وتخفيف الذال بالبناء للفاعل. وهي قراءة مجاهد وابن عباس، والضحاك<sup>(٢)</sup>.

وثمة ثلاثة ضمائر في الآية، وهي في قوله: «وظنوا - إنهم - قد كذبوا»، يختلف مفسرها تبعا لكل قراءة.

فعلى القراءة الأولى، يكون الضمير في ظنوا للقوم المرسل إليهم، ويكون الآخرا للرسول، والمعنى: وظن الكفرة أن الرسل قد كذبوا فيما وعدوا به من النصر<sup>(٣)</sup>.

قال أبو حيان<sup>(٤)</sup>: فالضمير في ظنوا عائد على المرسل إليهم، لتقدمهم في الذكر في قوله<sup>(٥)</sup>: ﴿كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾، ولأن الرسل تستدعي مرسلًا إليهم. وفي: «إنهم» وفي: «قد كذبوا» عائد على الرسل. والمعنى: «وظن المرسل إليهم، أن الرسل قد كذبهم من ادعوا أنه جاءهم بالوحي عن الله، وبنصرهم إذ لم يؤمنوا به». وقيل: وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوا، أي أخلفوا<sup>(٦)</sup>.

ويجوز أن تكون الضمائر جميعا عائدة إلى المرسل إليهم، والمعنى: وظن المرسل إليهم أنهم قد كذبهم الرسل فيما ادعوه من النبوة، وفيما يوعدون به من لم يؤمن بهم من العذاب. ويعزى هذا القول لابن عباس<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر البحر المحيط: ٣٥٤/٥ - ومعاني القراءات: ٥٢/٢.

(٢) انظر البحر المحيط: ٣٥٤/٥.

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ١٩٩.

(٤) البحر المحيط: ٣٥٤/٥.

(٥) يوسف: ١٠٩.

(٦) انظر الكشاف: ٢٧٨/٢.

(٧) انظر البحر المحيط: ٣٥٤/٥ - والكشاف: ٢٧٨/٢.



ويحتمل أن تكون الضمائر جميعا للرسول، والمعنى: كذبتهم أنفسهم حين حدثتهم بأنهم ينصرون، وذلك أن مدة التكذيب والعداوة من الكفار قد طال حتى استشعروا القنوط، فجاءهم نصر الله من غير احتساب.

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما -: وظنوا حين ضعفوا وغلّبوا، أنهم قد أخلفوا ما وعدهم الله من النصر، وكانوا بشرا، وتلا ابن عباس قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ﴾.

وقد تأول الزمخشري الظن في قول ابن عباس - إن صح ما روي عنه - بأنه ما يخطر بالبال، ويهجس في القلب، من شبه الوسوسة، وحديث النفس، على ما عليه البشرية، وأما الظن الذي هو ترجح أحد الجائزين على الآخر، فغير جائز على رجل من المسلمين، فما بال رسل الله الذين هم أعرف الناس بريهم<sup>(٢)</sup>.

وفي القراءة الثانية، وهي قراءة التشديد: «كُذِّبُوا» تكون الضمائر الثلاثة للرسول، والمعنى: أن الرسل أيقنوا أنهم كذبتهم قومهم المشركون<sup>(٣)</sup>، فلا يصدقونهم ولا يؤمنون بهم، فجاءهم النصر<sup>(٤)</sup>.

أما في القراءة الثالثة - وهي التخفيف والبناء للفاعل - فإن في الضمائر احتمالين: الأول: أن تكون جميعا للرسول. والمعنى: وظن الرسل أنهم قد كذبوا فيما حدثوا به قومهم من النصرة، وهو على وجهين:

أ - إما على تأويل ابن عباس من أن الظن على بابه، وأن الرسل بشر، فضعفوا وساء ظنهم. وقد سبق تأويل الزمخشري هذا القول. وروي أن عائشة - رضي الله عنها - وجماعة من أهل العلم، ردوا تأويل ابن عباس، وأعظموا أن يوصف الرسل بهذا<sup>(٥)</sup>.

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) الكشاف: ٢٧٨/٢.

(٣) انظر البحر المحيط: ٣٥٤/٥ - والكشاف: ٢٧٨/٢.

(٤) انظر معاني القراءات: ٥٣ - والمحجة في القراءات السبع: ١٩٩.

(٥) انظر البحر المحيط: ٣٥٤/٥.

ب - وإما على أن قومهم إذا لم يروا لموعدهم أثراً، قالوا لهم: إنكم قد كذبتُمونا، فيكونون كاذبين عند قومهم<sup>(١)</sup>.

وأما الاحتمال الثاني: فهو أن يكون الضمير الأول للمرسل إليهم، ويكون الآخِران للمرسل. أي: وظن المرسل إليهم، أن الرسل قد كذبوا فيما قالوا عن الله من العذاب<sup>(٢)</sup>.

هذه جملة من المعاني، اشتملت عليها هذه الآية الكريمة، ما كانت لتتنوع على هذا النحو، لولا اختلاف النظر إلى مرجع ضمير الغائب، الناتج بدوره عن تعدد قراءاتها. وهذا إن دل على ما للقراءات من أثر في تعدد المعاني وتنوعها في القرآن الكريم، حتى يصير بها حقال أوجه، فإنه يدل - أيضاً - على ما لتفسير ضمير الغائب من أهمية في إثراء هذا الجانب.

### القضية الثالثة

#### أيهما أسبق وجوداً: الظاهر أم المضمرة؟

لقد كان الغرض من المجيء بالضمائر، الاختصار وإزالة اللبس<sup>(٣)</sup>؛ وذلك أن تكرار لفظ الاسم الظاهر فيه إطالة وإلباس. فإذا قيل: جاءني محمد، فأكرمت محمداً، لم يعلم أن محمداً الثاني هو الأول، بل إن الكلام قد يوحي بأنهما متغايران، فضلاً عما في الأسلوب من الإطالة، بخلاف ما إذا قيل: جاءني محمد فأكرمته.

وقد اختلف العلماء في تحديد أيهما الأسبق، فيكون أصلاً للآخر، على رأيين:

الأول: أن أول أحوال الاسم هو الإضمار. ثم يكون ظاهراً. واستدل لذلك

(١) الكشاف: ٢٧٨/٢.

(٢) الكشاف: ٢٧٨/٢ - والبحر المحيط: ٣٥٥/٥.

(٣) انظر الباب للعكبري: ٤٧٤/١.

بأن أول حال المتكلم أن يخبر نفسه ومخاطبه، فيقول: أنا وأنت، وهذان الضميران لا ظاهر لهما، وأما سائر الأسماء فتظهر مرة، ويكنى عنها أخرى<sup>(١)</sup>. فعلم بذلك أن الضمير أسبق من الظاهر.

الثاني: أن الظاهر أصل للمضمّر، وقد علل الشجری حملهم «كلا وكلتا» على حكم المفردات إذا أضيفتا إلى الظاهر، وعلى حكم المثنيات إذا أضيفتا إلى الضمير، علل ذلك بأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، والظاهر أصل للمضمّر، فحمل الأصل على الأصل، والفرع على الفرع<sup>(٢)</sup>.

وممن ذهب إلى هذا الرأي من المحدثين: الأستاذ علي النجدي ناصف، حيث أفرد لبحث هذه المسألة مقالاً، خلص في نهايته إلى أن الظاهر هو الأسبق وجوداً<sup>(٣)</sup>. وقد استند في رأيه هذا إلى مجموعة من القرائن، إضافة إلى خصائص الضمير وآثاره.

أما القرائن فهي:

- ١ - الضمير يرفع اللبس في الكلام؛ حيث إنه نص في معناه.
- ٢ - وأنه كناية عن الظاهر، فهو يخلفه في الأسلوب، ويغني عنه.
- ٣ - وأن الضمير يعين على اختصار الكلام.
- ٤ - ظهور الضمير في لغة أكثر الأطفال بعد الاسم الظاهر، والرأي عند كثير من العلماء: أن المراحل التي يجتازها الطفل في فرع ما من فروع حياته، تمثل المراحل التي اجتازها النوع الإنساني في هذا الفرع.
- ٥ - وأن اللغة حين كانت تريد التعبير بأسلوب يحتاج في صياغته إلي الضمير، إما أنها لم تكن تعرف هذه الأساليب، فكانت تأتي ببديل عنها، وإما أنها كانت تعرفها، وتأتي بروابط أخرى غير الضمير، مثل تكرار الاسم

(١) انظر الصحاح لابن فارس: ٢٥٥.

(٢) انظر الأمالي: ٢٩٢/١ - والإنصاف: ٤٥٠.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الجزء العشرون.

الظاهر، والألف واللام. ولا يستبعد أن تكون اللغة قد مرت بهذين الأمرين في مراحل نموها.

وأما الظواهر التي رأى أنها تؤيد كون الضمير أحدث وجوداً فهي:

الأولى: أن الضمير عامل تهذيب في الأسلوب؛ حيث ينفي عنه التكرار، ويعفي السامع من معاناة أثقاله، وإن كان يقصد إلى تكراره أحياناً، لأسباب يقتضيها المقام.

الثانية: أنه داعية ثراء وافتنان في اللغة، حيث أدخل فيها أنماطاً من الأساليب

مثل:

١ - أن يطابق ضمير الغائب مفسره في حديث ما، ثم يخالفه بعد ذلك، فيدرك السامع أنه قد صرف القول عن صاحبه إلى آخر غير مذكور، ولا يصعب إدراكه، كما في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾.

٢ - وأنه يتيح للمتكلم التخالف بين أنواع الضمير، وهو ما يعرف بأسلوب الالتفات، أي العدول من مجرى أسلوب أخذ فيه إلى غيره.

٣ - ويتيح - كذلك - للمتكلم بعض أساليب الإيضاح بعد الإبهام، تعظيماً للمتحدث عنه، وذلك في ضمير الشأن والقصة.

٤ - كما أنه يسمح للمتكلم بالفصل بين المتحدث عنه والحديث، لتوكيد الخبر وللدلالة على اختصاص صاحبه به، وذلك في ضمير الفصل.

الثالثة: أن الضمير معين على الاختصار، كاستناره حيناً، واتصاله آخر. إضافة إلى ما يختص به ضمير الغائب من جعله الكلام أسرع أداء؛ فقد يستغنى عن التصريح بمرجه إن فهم.

ثم ينهي الأستاذ النجدي مقاله بقوله: «... وإذا نحن أضفنا هذه الخصائص، وتلك الآثار، إلى ما ذكرنا قبلها من القرائن التي تشير إلى أن الضمير أحدث

(١) الأعراف: ٤.

ظهوراً في اللغة من الظاهر، قوى جانب تلك القرائن، ورجح بهذه وتلك ما قدرنا أنه الرأي في الضمير».

ويبدو أن الخلاف في هذه المسألة، راجع إلى نوع الضمير؛ فمن قال: إن الضمير أصل للظاهر، وأسبق منه وجوداً، نظر إلى ضميري التكلم والخطاب، حيث لا ظاهر لهما يخلفانه. ومن قال: إن الظاهر أصل للضمير، والضمير أحدث وجوداً، فقد راعى ضمير الغائب، وهذا ظاهر في كلام الأستاذ النجدي؛ حيث إن كل ما أتى به من أمثلة وضح بها سمات الضمير وخصائصه، جميعها تخص ضمير الغائب.

ويبدو - كذلك - أنه لاخلاف في أن ضمير الغائب كناية عن الظاهر، وأما وجود روابط غيره في الأساليب التي تحتاج إلى الربط بالضمير، كالحال، والصلة، حيث يمكن الربط بإعادة الظاهر، أو بناية (أل) عن الضمير، فإنما يكون هذا في سياقات خاصة يتطلبها المقام، ويبقى أن الأصل الربط بالضمير، فهو إذن يلي الظاهر في الوجود. فليس الظاهر أصلاً لكل الضمائر. وهذه إحدى المسائل التي لا ينتهي البحث فيها إلى كبير فائدة؛ وذلك لأنه لا يعلم على وجه اليقين، أن يكون أحدهما سابقاً والآخر مسبوقاً. هذا أولاً. وعلى فرض أن أحدهما أسبق من الآخر وتعيينه، فلا أثر لذلك على جانب الاستخدام اللغوي، ثانياً.

## خاتمة البحث

بعد هذه النظرة في كتاب الله - عز وجل - بحثا عن مواضع استغناء الكلام عن ذكر مفسر ضمير الغائب، اكتفاء بالمذكور مع وضوح المعنى، يتبين لنا جانب من جوانب الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم في هذا الموضوع بالذات، وهو الإضمار مع عدم الذكر، إضافة إلى الجوانب الأخرى. فهو الاختصار المفهم، وما دام المعنى يؤدي بقليل اللفظ، فلا حاجة إلى كثيره.

وقد رأينا أن للإضمار مع عدم ذكر مرجع ضمير الغائب في كتاب الله تعالى، مبررات يتضح المعنى بها، ويظهر المقصود من غير ذكر مفسر الضمير، وهي: أن يكون معنى المفسر حاضراً في الحس، أو في العلم، فيكون المرجع ملحوظاً ذهنياً وليس مذكوراً لفظاً. أو أن يسبق الضمير ما يشترك مع المفسر في جزء من المعنى. سواء أكان فعلاً، أم اسم فاعل، وسواء أكان المفسر المحذوف المدلول عليه مصدراً أم اسم مفعول، ما دام مشتركاً معه في مادة الاشتقاق. ومنها أيضاً: أن يذكر ما صاحب المفسر بلون من ألوان المصاحبة التي سبقت أنواعها، ومرت أمثلتها.

ومنها كذلك: أن يكون الضمير راجعاً إلى مضاف غير مذكور. وفي كل ذلك رأينا أن المعنى لا يؤثر في ظهوره وجلائه حذف مفسر الضمير، بل كأنه مذكور. وبعد، فأمل ألا أكون فيما قلت عن القرآن الكريم، قد ملت إلى زيغ، أو جنحت إلى هوى، أو سرت على غير هدى، فإنما هي النية في مداورة كتاب الله - عز وجل -، رغبة في أن يهب لي الله قول حق في كتابه المصون. وهو الهادي إلى سواء السبيل

## مراجع البحث

- ١ - الأخفش، سعيد بن مسعدة. معاني القرآن. تحقيق د. فائز الفارس. دار البشير.
- ٢ - الأزهرى، خالد بن عبدالله. التصريح بمضمون التوضيح. دار الفكر.
- ٣ - الأزهرى، أبو منصور، محمد بن محمد. معاني القراءات. تحقيق د. عيد درويش، د. عوض القوزي. ط ١.
- ٤ - الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية.
- ٥ - الأنباري، أبو البركات، عبدالرحمن. الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة العصرية.
- ٦ - البغدادي، بعدالقادر بن عمر. خزنة الأدب. ط بولاق. ١٢٩٩هـ.
- ٧ - البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري (بحاشية السندي) دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- ٨ - الثعالبي، أبو منصور. الإعجاز والإيجاز - دار الغصون - بيروت - لبنان.
- ٩ - الجزري، محمد بن محمد. تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة. دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٠ - حاتم الطائي. ديوان حاتم. دار صادر. بيروت.
- ١١ - ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر. الأمالي النحوية. تحقيق هادي حسن حمودي. عالم الكتب - النهضة العربية.

- ١٢ - أبو حيان، أثير الدين عبدالله بن يوسف. البحر المحيط، مؤسسة التاريخ العربي. النهر الماد (بحواشي البحر المحيط).
- ١٣ - ابن خالويه، الحسين بن أحمد. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مكتبة المتنبي. الحجة في القراءات السبع، تحقيق د. عبدالعادل سالم مكرم - مؤسسة الرسالة.
- ١٤ - الرضي، محمد بن الحسن. شرح كافية ابن الحاجب. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٥ - الزمخشري، محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل. دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ١٦ - الزوزني، أبو عبدالله الحسين. شرح المعلقات السبع. دار بيروت.
- ١٧ - سيويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق عبدالسلام هارون، الخانجي - القاهرة.
- ١٨ - السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. تفسير الجلالين. دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ١٩ - الشجرى، علي بن محمد. الأمالي. تحقيق د. محمود محمد الطفاحي. الخانجي - القاهرة.
- ٢٠ - شعبان صلاح، دكتور. الزمخشري والقراءات. حوليات دار العلوم. العدد ١١ - ديسمبر ١٩٨٨م.
- ٢١ - الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني. (بحاشية شرح الأشموني).



- ٢٢ - طرفة بن العبد. ديوان طرفة. شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصرالدين - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٣ - عباس حسن. النحو الوافي. دار المعارف - القاهرة.
- ٢٤ - العكبري، عبدالله بن الحسين. التبيان في إعراب القرآن. تحقيق محمد علي البجاوي. دار الجيل - بيروت. اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر - بيروت لبنان، دار الفكر - دمشق - سورية.
- ٢٥ - العيني، محمود بن أحمد. شرح شواهد شروح الألفية. (بحواشي خزنة الأدب. بولاق ١٢٩٩هـ).
- ٢٦ - ابن فارس، أبو الحسن أحمد. الصحاحي في فقه اللغة. وسنن العرب في كلامها. حققه د. عمر الطباع. مكتبة المعارف - بيروت.
- ٢٧ - الفيروزآبادي، مجدالدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة.
- ٢٨ - القالي، أبو علي. الأمالي. ط السعادة - ٩٥٣م.
- ٢٩ - ابن كثير، إسماعيل. تفسير القرآن العظيم. مكتبة دار التراث.
- ٣٠ - اللبدي، د. محمد سمير. معجم المصطلحات النحوية والصرفية. مؤسسة دار الرسالة.
- ٣١ - ابن مالك، محمد بن عبدالله. شرح التسهيل. تحقيق د. عبدالرحمن السيد، د. بدوي المختون - هجر. شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ. طبعة بغداد.

- ٣٢ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة. المعجم الوسيط. الطبعة الثانية.
- ٣٣ - ناصف، علي النجدي. فلسفة الضمير. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الجزء العشرون. مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة. دار المعارف. القاهرة.
- ٣٤ - ابن هشام، جمال الدين بن يوسف. حل الغاز المسائل الإعرابية. تحقيق محمد إبراهيم سليم. مكتبة ابن سينا - القاهرة. شرح اللمحة البدرية في علم العربية. تحقيق د. صلاح رواي. مكتبة دار العلوم - القاهرة. مغني اللبيب. دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- ٣٥ - ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل. مكتبة المتنبي - القاهرة.